تصور مقترح لإنشاء هيئة اعتماد أكاديمي خليجية بدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

د. سناء بنت أحمد المنصور
قسم التربية وعلم النفس ـ جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
د. أمل بنت سلامة الشامان
قسم الإدارة التربوية ـ كلية التربية
جامعة الملك سعود

ملخص البحث :

تستمد هذه الدارسة أهميتها من أهمية التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي والدور المهم الذي يضطلع به في تنمية المجتمع وإيجاد الموارد البشرية المدربة. ويمكن تلخيص أهمية الدراسة الحالية في مواكبتها لمتطلبات التطوير التربوي في دول مجلس التعاون الخليجي. و تفيد هذه الدراسة – إن شاء الله - في تحسين وتطوير مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي. كما تعمل على تزويد الجهات المسؤولة بالمعلومات البحثية اللازمة لإنشاء هيئة اعتماد أكاديمي مستقلة (لا تخضع لإشراف وزارات التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي). كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في إنشاء هيئة اعتماد أكاديمي خليجية لضبط وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي لتحسين مستوى كفاءة وفاعلية مخرجات التعليم العالي. وفي ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تم استخدام المنهج الوصفي الوثائقي القائم على جمع ومراجعة وتحليل ما كتب عن الموضوع من بحوث ودراسات وكتب لبناء الخلفية النظرية للدراسة .

بياض

تمهيد:

تشهد دول مجلس التعاون في الخليج العربي نقلة نوعية في ربط وتوطيد مجالات التعاون فيما بينها في شتى المجالات. ففي التقرير السنوي لمسيرة مجلس التعاون في العام المنصرم تضمنت وثيقة " أهداف وسياسات خطط التنمية لدول مجلس التعاون" إستراتيجية للتنمية الشاملة بعيدة المدى تستمر إلى عام ٢٠٢٥ م تتضمن القضايا ذات العلاقة بالسكان والقوة العاملة بدول المجلس وتطوير القدرات التقنية والعلمية فيها ، والاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية إضافة إلى توحيد مواقفها عند التعامل مع التكتلات الإقليمية والإقتصادية[١].

لقد أفرزت سياسة دول المجلس مشاريع عديدة لخدمة المواطن الخليجي كالبطاقة الذكية وتوحيد العملة. كما أصدرت قرارت شتى لبناء المواطن الخليجي وإعداد الأجيال. ويحظى مجال التعليم باهتمام خاص بين دول المجلس، فقد أنشئ مكتب التربية العربي لدول الخليج منذ عام ١٩٧٥م - قبل إنشاء مجلس التعاون- الذي يقوم بدور ناشط في معالجة مشكلات الميدان التربوي وتوحيد جهود دول المجلس وتنسيق التعاون بينها في المجالات التربوية والعلمية والثقافية. وفي عام (١٩٩٩) توثقت أواصرالتعاون التربوي بين دول الخليج عندما صدق المجلس الأعلى على توصيات المؤتمرالعالمي لمكتب التربية العربي لدول الخليج بشأن مجالات تطوير مناهج التعليم العام. وقد أصدر مجلس التعاون العديد من القرارات للارتقاء بالمنظومة التعليمية وتطويرها من خلال هيئته الاستشارية للمجلس الأعلى والتي وضعت مرئياتها بشأن التعليم[٢]. وكان من ضمن الجهود المشتركة

(١)www.gcc-sg.org.

(٢)Ibid.

لدول المجلس للارتقاء بمؤسسات التعليم العالي وتحقيق الجودة الشاملة لبرامجها صدور قرار المجلس الأعلى لإنشاء هيئة خليجية للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة النوعية[1] لتحقق مزيد من التكامل وتبادل الخبرات وتساعد على تيسير انتقال الطلبه وأعضاء هيئة التدريس بين مؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي.

ولكن على الرغم من صدور هذا القرار، فإنه لم يفعل إلى الآن، فقد قامت دول المجلس بالعمل منفردة لاعتماد برامجها ومؤسساتها في التعليم العالي. فشهدت بعض دول مجلس التعاون الخليجي تحركاً قوياً لاعتماد مؤسساتها وبعض برامجها من هيئات اعتماد أجنبية متخصصة. كما أنشأ بعضها هيئات اعتماد محلية كالإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، بينما اكتفى بعضها بتأسيس مجالس عليا للتعليم العالي تعنى بالترخيص للمؤسسات الأهلية والتنسيق مع هيئات أجنبية للحصول على الاعتماد بنوعيه المؤسسي والتخصصي. وعلي الرغم من أهمية هذه الهيئات المحلية في مجال الجودة النوعية بالتعليم العالي، إلا أنها لم تحقق الأهداف المنشودة بالمستوى المأمول، نظرا لعدم استقلاليتها التامة من الناحية المادية واتباعها لأنظمة ولوائح وزارات التعليم العالي ونقص الموارد البشرية المؤهلة وغيرها من الصعوبات التي تحد من فاعليتها.

مشكلة الدراسة :

لقد فرضت التطورات التي يشهدها العالم في الآونه الأخيرة تسارعا في نمو مؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي في دول العالم عامة والدول العربية خاصة، ولكن هذا التوجه نحو التوسع في التعليم العالي ساهم بشكل كبير في إثارة القلق حول جودته من جهة، والوسائل الممكنة لضبط الجودة والتأكد من تحقيقها

(١) مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٧)، المسيرة والإنجاز. الطبعة الثانية.

من جهة أخري، وعليه فقد تم إنشاء هيئات لضبط الجودة داخل حدود بعض الدول بيد أن البعض لم يكتف بذلك فقط، حيث قامت بعض الدول بتضافر جهودها لإنشاء هيئات أو رابطات أو شبكات اعتماد أكاديمي إقليمية تقوم بالإشراف على جهود ضبط الجودة في مؤسساتها وتعزيز الاتصال بين هيئاتها المحلية وتسهيل عملية الانتقال الطلابي بين مؤسسات التعليم العالي فيها. ومن أمثلة تلك الهيئات الرابطة الأوربية لتوكيد الجودة (ENQA) والشبكة العالمية لهيئات الجودة في التعليم العالي (INQAAHE) والشبكة الآسيويه للنوعية (APQN). أما في العالم العربي فقد تم تأسيس الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي عام ٢٠٠٧م كمنظمه غير ربحية تهدف إلى إيجاد آلية بين البلدان العربية تقوم بالآتي[١]:

- تبادل المعلومات حول ضمان الجودة .
- بناء هيئات جديدة لضمان الجودة .
- وضع معايير جديدة لإنشاء هيئات ضمان الجودة أو دعمه .
- نشر الممارسات الجيدة في ضمان الجودة .
- تعزيز الاتصال بين هيئات ضمان الجودة في البلدان المختلفة .

وتضم هذه الشبكة ثماني دول عربية هي: فلسطين والامارات والسودان والادرن والسعودية وعمان والبحرين ومصر.

هذا وقد قامت الهيئة بتحديد عدد من التحديات الإقليمية والتي تتضمن[٢]:

- قلة التناسق بين الدول في مجال متطلبات الجودة النوعية.

(١)http://arabic.anqahe.org/cms.php?id=landing_page.

(٢) Ibid .

- فشل بعض الدول في الاعتراف بقضية الاعتماد الأكاديمي.
- التأثير السياسي الروتيني على الجودة النوعية للمنظمات.
- قلة الوعي الاجتماعي لقضايا الجودة النوعية.
- قلة أعضاء هيئة التدريس الأكفاء للمشاركة بفعالية في الجودة النوعية.
- ضعف أو عدم اكتمال توثيق برامج الجودة النوعية فهي عمومية بطبيعتها.
- بناء مشاركات مع هيئات عالمية لوضع أسس المعايير لمقابلة المعايير العالمية.

ومن بين الجهود أيضا في السعي نحو الجودة بمؤسسات التعليم العالي، قامت العديد من دول مجلس التعاون الخليجي بالسعي للحصول على الاعتماد الأكاديمي لجامعاتها، وذلك بهدف الوصول بها إلى المستويات المنشودة عالميا. وفي ضوء هذا التوجه سعت وزارات التعليم العالي في بعض دول الخليج إلى إنشاء هيئات محلية للاعتماد وضمان الجودة، بيد أن انتشار العديد من مؤسسات التعليم العالي الأهلية او الخاصة بدول المجلس لاستيعاب خريجي المرحلة الثانوية المتزايد سنويا أدى إلى تحجيم دور هيئات الاعتماد المحلية – إن وجدت- إلى إدارات تعنى بالترخيص والإشراف على الكليات والجامعات الخاصة تحت مظلة وزارات التعليم العالي. فقد أشار باششير(Bashshur(2004 في كتاب أصدرته اليونسكو عن التعليم العالي في الدول العربية ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي بأن اغلب الجامعات ٨٠٪ لم يمض على انشائها ٣٠ عام وأن ٤٩٪ من الجامعات الجديده انشأت في السنوات العشر الأخيرة وأن منها ٥١٪ جامعات أهلية[١].

(١)Bashshur, Munir (2004). Higher Education in the Arab States. UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States, Beirt, Lebanon.

هذا بالإضافة إلى أن الجامعات الأهلية في بعض الدول العربية ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي موجهة للربح وأن ما لدى هذه الجامعات الحديثة من تجهيزات وضعف تأهيل أعضاء هيئة التدريس لا يرتقي لاسم جامعة في بعض الأحيان. كما يلاحظ أيضاً التباين في توزيع الطلبة في الجامعات الحكومية ببعض دول مجلس التعاون الخليجي، فعلى سبيل المثال في جامعة صنعاء بلغ عدد الطلبة المسجلين فيها ثلثي عدد الطلبة المسجلين في ١٥ جامعة، وفي المملكة العربية السعودية بلغت نسبة المسجلين في جامعتي الملك سعود والملك عبد العزيز ٤٥٪ من مجموع الطلبة المسجلين في ٢١ جامعة حكومية وأهلية. ومن الملاحظ أيضاً أن كثيراً من مؤسسات التعليم العالي لا تستطيع تلبية الطلب المتزايد عليها، فقد توسعت بعض الكليات والجامعات في تخصصات كانت الحاجة لها كبيرة أو كان التوسع فيها أيسر وأقل تكلفة مما أسهم في زيادة أعداد العاطلين من خريجيها[1].

ومن خلال ما سبق يتضح أن هناك حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود المادية والبشرية في دول المجلس لإيجاد جهة مستقلة عن وزارات التعليم العالي تعنى بالجودة النوعية في الجامعات والكليات بتلك الدول. وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى بناء تصور مقترح لإنشاء هيئة اعتماد أكاديمي خليجية تساهم في تكثيف الجهود بين دول المجلس لتحقق مزيد من التكامل وتبادل الخبرات والتنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي في مجال الجودة النوعية.

(١) أبوعمه، عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠٩). مستقبل التعليم العالي في دول المجلس: الحكومي مقابل الخاص. ندوه التعليم العالي الأهلي بدول مجلس التعاون التحديات والفرص، مقر مجلس التعاون بالمملكة العربية السعودية.

أسئلة الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية :

١. ما مفهوم الاعتماد الأكاديمي بنوعية : المؤسسي والتخصصي؟

٢. ما خطوات ومراحل عملية الاعتماد الأكاديمي؟

٣. ما تجربة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الاعتماد الأكاديمي؟

٤. ما التصور المقترح لإنشاء هيئة الاعتماد الأكاديمي بدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية؟

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية :

١. التعرف على مفهوم الاعتماد الأكاديمي بنوعية : المؤسسي والتخصصي.

٢. التعرف على خطوات ومراحل عملية الاعتماد الأكاديمي.

٣. التعرف على تجربة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الاعتماد الأكاديمي.

٤. تقديم تصور مقترح لهيئة الاعتماد الأكاديمي بدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال.

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدارسة أهميتها من أهمية التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي والدور المهم الذي يضطلع به في تنمية المجتمع وإيجاد الموارد البشرية المدربة. ويمكن تلخيص أهمية الدراسة الحالية فيما يلي :

١. مواكبتها لمتطلبات التطوير التربوي في دول مجلس التعاون الخليجي.

٢. تفيد هذه الدراسة – إن شاء الله - في تحسين وتطوير مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي.
٣. تزويد الجهات المسؤولة بالمعلومات البحثية اللازمة لإنشاء هيئة اعتماد أكاديمي مستقلة (لا تخضع لإشراف وزارات التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي).
٤. إبراز أهمية إنشاء هيئة اعتماد أكاديمي خليجية لضبط وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي لتحسين مستوى كفاءة وفاعلية مخرجات التعليم العالي.

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة الحالية على التعرف على الاعتماد الأكاديمي من حيث مفهومه بنوعية : المؤسسي والتخصصي وخطواته ومراحله التي يمر بها وإيجاد تصور مقترح لهيئة اعتماد أكاديمي بدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء تجربة الاعتماد الأكاديمي بالولايات المتحدة الامريكية.

منهجية الدراسة :

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، تم استخدام المنهج الوصفي الوثائقي القائم على جمع ومراجعة وتحليل ما كتب عن الموضوع من بحوث ودراسات وكتب لبناء الخلفية النظرية للدراسة[١] .

الإطار النظري :

في هذا الجزء سيتم تناول أهمية الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي وأهدافه هذا بالإضافة إلى استعراض مختصر لتجارب ضمان الجودة النوعية والاعتماد الأكاديمي في دول مجلس التعاون الخليجي.

(١) العساف، صالح حمد (١٩٨٩م). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: العبيكان للطباعة والنشر.

أهمية الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي:

لقد أضحى ضمان الجودة من الأمور الهامة في عالم اليوم حيث يؤكد الزهراني أن الجودة النوعية في التعليم تستهدف الوصول بهذا التعليم إلى حيث يصبح تعليما معتمدا محققا للأغراض التي يتوخاها[١]. ويتفق معه بشارة على أن الجودة النوعية في التعليم العالي تستهدف الوصول إلى حكم دقيق حول مستوى هذا التعليم بحيث يصبح قابلا للاعتماد والاعتراف به[٢]. هذا ويضيف الخطيب من خلال الدراسة التي أجراها عن الاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية أن الهدف الرئيس للاعتماد هو تحسين الجودة النوعية حيث بلغت نسبة المؤيدين حوالي ٩٩٪ من عينة الدراسة[٣]. ويري البابطين أن قياس المستوى النوعي للبرامج الأكاديمية في التعليم العالي يستهدف تطوير هذه البرامج[٤].

(١) الزهراني، سعد عبد الله (١٩٩٨). "التجربة الأمريكية في تقويم مؤسسات التعليم العالي ومايستفاد منها للجامعات السعودية". ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤى مستقبلية ٢٥- ٢٨ شوال ١٤٢٨هـ (٢٢- ٢٥ فبراير ١٩٩٨) الرياض: وزارة التعليم العالي.

(٢) بشايرة، أحمد سليمان (١٩٩٣). "اعتماد مؤسسات التعليم العالي". قراءات حول التعليم العالي، العددان (السادس والسابع). آذار ١٩٩٣م، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، عمان، الأردن.

(٣) الخطيب، محمد شحات (٢٠٠٠). نحو هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية. دراسة مقدمة إلى مركز البحوث التربوية بتكليف من جامعة الملك سعود، الرياض ١٤٢١هـ (٢٠٠١).

(٤) البابطين، عبد العزيز عبد الوهاب (١٩٩٨). "أسس تقويم البرامج الأكاديميه في التعليم العالي"، بحث مقدم إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، رؤى مستقبلية، ٢٥- ٢٨ شوال ١٤١٨هـ (٢٢- ٢٥ فبراير ١٩٩٨م) الرياض: وزارة التعليم العالي.

ويرجع الاهتمام بالجودة النوعية والاعتماد إلى عدة عوامل منها على سبيل المثال لا الحصر العولمة، وتزايد أعداد الطلبة الملتحقين في التعليم العالي، ومحدودية التمويل، وانتشار مؤسسات التعليم العالي الخاصة، والتعليم الإلكتروني وغيرها. هذا بالإضافة إلى سهولة انتقال الطلاب بين مؤسسات التعليم العالي المحلية والعالمية.

وفي هذا الإطار نظمت اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) على المستوى الإقليمي في عام ١٩٩٦م المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي في بيروت والذي أكد على أهمية الجودة في التعليم العالي. وقد حث الدول العربية على إيجاد آلية لتقييم التعليم العالي على كافة المستويات[١].

هذا وقد ورد في توصيات الندوة الخاصة بالمؤتمر العالمي لليونسكو حول التعليم العالي بين الواقع والتفعيل في دول الخليج العربية المنعقدة بجامعة قطر بالدوحة خلال الفترة من ٥- ٧ ديسمبر ١٩٩٩م أهمية تقويم وتحسين الأداء والجودة النوعية في التعليم العالي، وأن العناية بالجودة النوعية تتطلب ما يلي[٢]:

١. إنشاء كيان مؤسسي أكاديمي لتقييم واعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية في دول مجلس التعاون لتحقيق النوعية من حيث: التنظيم الأكاديمي والإداري، التعليم والتعلم، البرامج والمقررات،

(١) اليونسكو (١٩٩٨). المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، بيروت ٢- ٥ مارس ١٩٩٨: إعلان بيروت حول التعليم العالي في الدول العربية للقرن الحادي والعشرين، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

(٢) جامعة قطر (١٩٩٩). الندوة الخاصة بالمؤتمر العالمي لليونسكو حول التعليم العالي بين الواقع والتفعيل في دول الخليج العربية، جامعة قطر، الدوحة ٥- ٧ ديسمبر ١٩٩٩م.

اختيار أعضاء هيئة التدريس وبرامج نموهم المهني وتقييمهم، شؤون الطلاب، المنشآت والأجهزة والتجهيزات والمراكز العلمية المساندة والبحث العلمي.

٢. دعم توجية الجامعات للحصول على الاعتماد المهني الدولي لبرامجها.

٣. الاستفادة من خبرة الجامعات الخليجية في تقييم مخرجات التعليم العالي وتكليف مكتب التربية العربي لدول الخليج التعاون مع اليونسكو لوضع معايير فنية مشتركة تكفل دقة التقييم ومصداقيته وحياديته.

وفي إطار هذه الجهود تم تشكيل اللجنة التنسيقية للاعتماد الأكاديمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠٠٤ م. وقد كان من أهدافها تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول الأعضاء وتبادل المعلومات والخبرات في مجال الاعتماد الأكاديمي، وتقريب الأنظمة والإجراءات والمعايير في مجال الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي بدول المجلس، وضع معايير مشتركة للتخصصات المهنية في الدول الأعضاء بالتعاون مع الكليات والجهات المختصة. وهي بمثابة نواة لهيئة الاعتماد الأكاديمي المقرة من المجلس الأعلى[١].

كما جاء ضمن توصيات المؤتمر العربي الثاني للمنظمة العربية للتنمية الإدارية حول "تقويم الاداء الجامعي وتحسين الجودة" خلال المدة ٢٧ – ٣١ / ٥ / ٢٠٠٧ في مصر الحاجة لتفعيل جهد وطني وعربي للارتقاء بجودة الجامعات العربية من خلال المنظمات والاتحادات العربية المعنية بالتعليم العالي والجامعات فضلا عن المنظومات الوطنية والتي يجب أن تلقى المساندة والدعم من مراكز القرار ومنظمات المجتمع

(١)http://www.gcc-sg.org/index.php?action=News-Print&ID=14.

المدني. هذا وقد ورد أيضا من ضمن التوصيات ضرورة قيام الإدارات الجامعية بتبني خطط وبرامج تستهدف الارتقاء بأداء الجامعة بكلياتها واقسامها بحيث يكون ضمن الخيارات استحداث إدارات متخصصة للجودة والاعتماد الأكاديمي وتوفير متطلبات تفعيل وسائلها وإقامة منظومة للجودة وفق معايير الاعتماد الأكاديمي الدولية[١] .

أما على المستوى الدولي فقد نظمت اليونسكو مؤتمراً عالمياً حول التعليم العالي عقد في باريس يوم التاسع من أكتوبر ١٩٩٨ ، وتم فيه التركيز على ضمان الجودة ولقد أكدت المادة الحادية عشر من الإعلان الصادر عن هذا المؤتمر على أهمية التقييم النوعي الذى يتناول كافة وظائف وأنشطة التعليم العالي ، واعتبرت المادة المشار إليها الدراسة الذاتية والتقييم الخارجي في مجال التعليم العالي في العالم على تأسيس هيئات وطنية مستقلة ، ووضع معايير ومستويات دولية لضمان الجودة ، كما أكد الإعلان على أهمية مراعاة السياق المؤسسي والوطني والإقليمي عند وضع تلك المعايير والمستويات[٢] .

أهداف الاعتماد الأكاديمي :

إن الحاجة إلى الاعتماد الأكاديمي للجامعات تعد ضرورة لعدة أهداف منها[٣] :

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الإدارية (٢٠٠٧). مؤتمر تقويم الأداء الجامعي وتحسين الجودة ، مصر : شرم الشيخ ، ٢٧- ٣١ مايو ٢٠٠٧م.

(٢) اليونسكو (١٩٩٨) المؤتمر العالمي للتعليم العالي : التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين (الرؤية والعمل) باريس ، ٥- ٩ أكتوبر ١٩٩٨م ، مشروع الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين : الرؤية والعمل ، باريس : اليونسكو.

(٣)Eaton, J. (2000). "An overview of U.S. Accreditation". Higher Education in the United States: An Encyclopedia. CA: Santa Barbara. P.5

١. الحفاظ على سمعة المؤسسة على المستوى العالمي من حيث جودة تعليمها ومستواه ومعاييره.
٢. زيادة الثقة بالمؤسسة الجامعية من حيث إن ما ينفق على التعليم يحقق جدوى للمتعلم وأن التعليم المقدم يعد ضمن مستوى المعايير العالمية.
٣. إتاحة الفرص للطالب في اختيار التعليم المناسب له من حيث الجودة ومتطلبات الإنفاق.
٤. تحسين جودة المخرجات في المؤسسات الجامعية.
٥. تسهيل عملية تحويل الطلاب وانتقالهم من مؤسسة جامعية لأخرى حيث إن المؤسسات الجامعية المعتمدة تعكس جودة المستوى الأكاديمي الذي حصل عليها الطالب وبالتالي يتم قبوله بسهولة.
٦. تحقيق فرص أفضل للطلاب عند التقدم للالتحاق بالعمل وكذلك سهولة حصوله على موافقة عند رغبته في مواصلة دراسته من مؤسسة جامعية معتمدة.

هذا ويضيف الموسوي[1] الإيجابيات التي يمكن أن يحققها الأخذ بالاعتماد الأكاديمي في الجامعة منها :

١. ضمان اتساق أنشطة وبرامج الجامعة مع معايير الاعتماد الأكاديمي .
٢. الثقة في البرامج والخدمات التي تقدمها الجامعة من قبل المجتمع.
٣. توفير آليه لمساءلة المعنيين بإعداد البرامج الأكاديمية وتنفيذها والإشراف عليها.

(١) الموسوي، نعمان (٢٠٠٣). "تقرير عن صيرورة الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية". مجلة العلوم التربوية والنفسية. المجلد الرابع، العدد (١)، المنامة، جامعة البحرين – كلية التربية. ص ص ٢٣٣- ٢٤٧.

٤. مراجعة البرامج الأكاديمية للجامعة وتحسينها في ضوء متطلبات العصر.
٥. تأمين النمو المهني والأكاديمي للعاملين في الجامعة.
٦. تسيير العمل الأكاديمي وفق منظومة فعالة توفر الرضا لجميع العاملين.
٧. زيادة التعاون والتفاعل الاجتماعي بين أعضاء هيئة التدريس في الكلية.
٨. شيوع مبدأ المساءلة والمحاسبة الذاتية والجماعية في الجامعة.
٩. توثيق العلاقة بين خريجي الجامعة وأساتذتها.
١٠. رفع دافعية العمل والإنتاج لدى أساتذة الجامعة .

نبذة مختصرة عن تجارب مراكز الجودة النوعية والاعتماد الأكاديمي في دول مجلس التعاون الخليجي:

يتجلى اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بالتعليم العالي من خلال التوسع الكمي والنوعي في مؤسسات التعليم العالي. فلقد تمخض عن نتائج المؤتمر السابع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي المنعقد في الرياض عام ١٤٢٠هـ العديد من التوصيات التي تعزز قيام مؤسسات التعليم العالي بتطوير نماذج لتحسين الجودة النوعية في التعليم العالي[١]. وفي حركة سعي دول مجلس التعاون الخليج لتحسين الجودة النوعية في نظمها التعليمية بمؤسسات التعليم العالي، قامت دول مجلس التعاون الخليجي بإنشاء مراكز للجودة النوعية وهيئات للاعتماد الأكاديمي. وفيما يلي سيتم عرض موجز عن تجارب دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال يتضمن أهداف كل هيئة وأهم مسؤولياتها:

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩م.

سلطنة عمان :

تم إنشاء مجلس الاعتماد العماني تحت مظلة وزارة التعليم العالي في عام ٢٠٠٢ بهدف اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها. وقد أصدر وثيقتين تتعلقان بالمعايير والإجراءات التنفيذية للاعتماد المؤسسي والبرامجي. ولا تزال الوثيقة الثانية مطروحة للنقاش كما ورد بموقع المجلس في الشبكة العنكبوتية Oman Accreditation Council [١].

هذا وتسعى المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة إلى تكثيف جهودها لرفع مستوى وكفاءة مؤسسات التعليم العالي الخاصة والتأكيد على جودة أنظمتها التعليمية. وفي ما يلي أهم الإجراءات المتبعة من المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة في مجال تحسين وضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي الخاصة[٢] :

- إنشاء مجلس الاعتماد ليكون أداة ضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي حيث يتم مطابقة معايير المؤسسات والبرامج بالمعايير المعمول بها في الجامعات المرتبط بها ، والمعايير والقوانين الصادرة من الوزارة ومجلس الاعتماد بالسلطنة .
- التقييم السنوي للمؤسسة أكاديميا ومؤسسيا ، وكذلك التقييم الداخلي لكل قسم من أقسام المؤسسة التعليمية ، مع رفع نسخة من تقارير التقييم السنوية للجامعات إلى المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة.

(١)www.oac.gov.om

(٢)www.mohe.gov.om/qustion1.htm

- الحث على إنشاء قسم /دائرة لضبط الجودة بالمؤسسات التعليمية وتفعيل دورها، خاصة فيما يتعلق بتطبيق نظام المؤهلات العماني (ROSQA) والاستعداد للاعتماد الأكاديمي.
- الزيارات الدورية التي يقوم بها أعضاء من المديرية لتلك المؤسسات.

المملكة العربية السعودية:

تم إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي NCAAA عام ١٤٢٤هـ لتكون الجهة المسؤولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وتضم الهيئة مجموعة من الخبراء الوطنيين وممثلين للهيئات المهنية مثل الصحية والهندسية والمحاسبية وممثلين للقطاع الخاص من الغرف التجارية، هذا ويمكن تصنيف عمليات التقويم الأكاديمي وضمان الجودة في فئتين، تعنى الفئة الأولى بالتقويم الشامل للمؤسسة التعليمية (التقويم المؤسسي)، أما الفئة الأخرى فتعرف بعمليات التقويم البرامجي أو التخصصي، وقد حصلت الهيئة على العضوية الكاملة في الشبكة العالمية لهيئات توكيد الجودة في التعليم العالي، وهي منظمة عالمية تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات بين الأعضاء فيها من أجل دعم الممارسات الجيدة وتحسين الجودة في التعليم العالي[١].

هذا وقد قامت الهيئة بإصدار وثيقة معايير الجودة في الأداء بمؤسسات التعليم العالي، ووثيقة الإطار الوطني للمؤهلات، وتهدف هذه الوثيقة إلى تعريف المؤهلات الأكاديمية التي يمكن أن تمنحها مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي، وتتضمن الوثيقة توصيفا دقيقا لمتطلبات الحصول على كل مؤهل. كما أصدرت

(١)http://www.ksa-unvr.net/ksa /news .php?action=view&id =93&d25d7dd249ce118f0ce85d0b9b9736b9

كتاب التقويم وضمان الجودة، ليكون مصدراً تسترشد به مؤسسات التعليم العالي، والأقسام العلمية، والمحكمين الذين تسند إليهم عملية التقويم، ويتكون هذا الدليل من ثلاثة أجزاء تشمل النظام والأساليب ومتطلبات التقويم. هذا وقد أصدرت الهيئة أيضا عدة وثائق باللغة الإنجليزية تتعلق بمعايير الجودة والاعتماد المؤسسي والتخصصي. كما قامت الهيئة بإقامة عدد من الورش التدريبية للمرشحين والمرشحات من الجامعات والكليات المختلفة في مناطق المملكة. وقد قامت الهيئه أيضا بتنظيم الزيارات التعريفية لمراكز توكيد الجودة في بريطانيا وأستراليا لأعضاء هيئة التدريس من مختلف مؤسسات التعليم العالي بالمملكة. كما سعت الهيئة بالتنسيق مع الجامعات لإنشاء مراكز للجودة والتقييم الذاتي في الجامعات للإشراف على عمليات قياس الجودة في الجامعات وتنفيذ متطلبات الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، هذا وقد قامت الهيئة مؤخراً بالتنسيق مع مؤسسة توكيد الجودة بواشنطن لعمل إجراءات تجريبية للاعتماد الأكاديمي في بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالمملكة بالتطبيق التجريبي لنظام الاعتماد وضمان الجودة على جامعتين إحداهما حكومية والأخرى أهلية[١] [٢].

الإمارات العربية المتحدة:

تأسست هيئة الاعتماد الأكاديمي (CAA) عام ١٩٩٩م تحت مظلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بهدف الإشراف على معايير الترخيص والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي الخاصة والتأكد من التزام هذه المؤسسات

(١)www.ncaaa.org.sa

(٢)http://www.ksa-unvr.net/ksa/news.php?action=view&id=93&d25d7dd249ce118f0ce85d0b9b9736b9

بمسؤولياتها في تطبيق المعايير التي تضمن جودة المخرجات التعليمية وكفاءة الخريجين. وتتلخص مهام ومسؤوليات الهيئة فيما يلي[١]:

١- وضع كتيب معايير الترخيص الذي يتضمن الإجراءات والمعايير التفصيلية المطلوبة لترخيص مؤسسات التعليم العالي الخاصة واعتماد برامجها الأكاديمية ، ونشر هذا الكتيب وتوزيعه .

٢- وضع معايير الترخيص لمؤسسات الخدمات الأكاديمية وذلك للمؤسسات التي تقدم تسهيل الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي خارج الدولة وداخلها .

٣- عقد اجتماعات مع كل من المسؤولين الأكاديميين الرئيسين بمؤسسات التعليم العالي الخاصة المسجلة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، لمناقشة وتوضيح الإجراءات والمعايير الخاصة بترخيص المؤسسات واعتماد برامجها الأكاديمية .

٤- القيام بزيارات ميدانية لمؤسسات التعليم العالي الخاص في إطار إجراءات ومعايير الترخيص.

٥- القيام بزيارات ميدانية لتقييم البرامج الأكاديمية بواسطة ممثلي الهيئة ولجان من خبراء عالميين في حقول التخصص المختلفة اتباعا لإجراءات ومعايير الترخيص.

قطر:

تم إنشاء المجلس الأعلى للتعليم في عام ٢٠٠٢م بهدف تخطيط السياسة التعليمية

(١)http://www.uae.gov.ae/mohe/arabic/department_caa.html

للدولة. ويقوم مكتب المعايير المؤسسية بهيئة التعليم العالي بترخيص واعتماد مؤسسات التعليم العالي، وذلك وفقاً للسياسات والإجراءات التي تضعها هيئة التعليم العالي. ويضم مكتب المعايير المؤسسية ثلاثة أقسام هي:

١. قسم معادلة الشهادات والدرجات.
٢. قسم الدراسات والبحث والتطوير.
٣. قسم الترخيص والتقييم والاعتماد.

ويعنى قسم الترخيص والتقييم والاعتماد بوضع المعايير الخاصة لترخيص وتقييم واعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها في قطر وتقييم مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي ترغب في الحصول على الترخيص والاعتماد في إطار السياسات والإجراءات الموضوعة(١).

الكويت:

أنشئ مجلس الجامعات الخاصة تحت إشراف وزارة التعليم العالي لوضع إجراءات الترخيص للمؤسسات التعليمية الخاصة وما يتعلق بإجراءات اعتماد برامجها للتأكد من التزامها بأهدافها التي وضعتها عند الحصول على الترخيص بالإنشاء. هذا ويعمل المجلس تحت رئاسة وزير التعليم العالي وعضوية (٨) أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص في التعليم العالي ممن ليس لهم أية مساهمة مباشرة أو غير مباشرة بأية مؤسسة تعليمية خاصة طوال مدة عضويتهم(٢).

البحرين:

أنشئ مجلس التعليم العالي في عام ٢٠٠٥ بهدف تخطيط السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي كما تتضمن مهامه كما وردت في المادة الرابعة من قانون

(١)http://www.education.gov.qa/section/sec/hei/iso1

(٢)http://www.puc.edu.kw/index.php?TP=rules

رقم (٣) "وضع الشروط والمعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالي على مختلف أشكالها. هذا ويشكل المجلس برئاسة الوزير وعدد من الأعضاء لا يقل عن عشرة أعضاء من ذوي الخبرة والمكانة العلمية على أن يكون من بينهم من يمثل مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، وتكون مدة العضوية في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد[١].

يتضح مما سبق أنه وعلى الرغم من الجهود الحثيثة لتحقيق الجودة مازال البحث جاريا عن ترسيخ مفاهيمها بين مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي. فقد تم استخدام آليات الاعتماد الأكاديمي في بعض دول المجلس كأحد الوسائل لتحسين الجودة النوعية للتعليم العالي والمساهمة في تطويره.

كما يتضح أيضا اختلاف آلية تعزيز الجودة النوعية والاعتماد من بلد لآخر إلا أن المدقق فيها يجد أنها تتفق على الآتي:

١- دعم مبدأ الجودة النوعية في التعليم العالي.

٢- إيجاد معايير للتقييم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي.

٣- تعزيز مبدأ التطوير والتحسين وذلك من خلال تحسين نقاط الضعف ودعم نقاط القوة التي يظهرها التقييم الذاتي والخارجي للمؤسسة.

وربما استطاعت بعض هذه المراكز والهيئات أن تحقق أهدافها إلا انه سيظل دائما التساؤل حول مدى موضوعية هذه المراكز والهيئات وهي تعمل تحت مظلة وزارات التعليم العالي. هذا بالإضافة إلى مدى تحقق هذه الأهداف بالكفاءة والفاعلية المرادة من هذه الهيئات والمراكز.

(١)http://www.education.gov.bh/news/index.asp?hnewsid=582

الدراسات السابقة :

يتناول هذا الجزء استعراضاً لبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ولكن نظرا لعدم وجود دراسات تتناول إنشاء هيئة اعتماد إقليمية أو هيئة اعتماد بدول مجلس التعاون الخليجي، فإنه تم استعراض الدراسات التي تناولت أسس ومنطلقات الاعتماد الأكاديمي ودور الاعتماد الإقليمي في تحسين الجودة وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة. وفيما يلي استعراض لهذه الدراسات:

يربط الطريري في دراسة بعنوان: "الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: الأسس والمنطلقات" بين نمو المجتمعات ومدى كفاءة مؤسساتها التعليمية ويقترح هيكلا تنظيمياً لهيئة اعتماد أكاديمية بحيث تكون وزارة التعليم العالي مظلة عاملة لتوفير خدماتها دون أن يكون لديها أي نوع من النفوذ على الهيئة وتكون السلطة التنفيذية بيد هيئة إدارية لأفراد يعملون في الجهات التي تتبع لها مؤسسات التعليم العالي يتم تفريغهم وانتدابهم للعمل في الهيئة . هذا وتقوم الهيئة بوضع اللوائح والأنظمة وتصميم نماذج الاعتماد ومخاطبة الجامعات لمعرفة مرشحيها في اللجان المتخصصة وتنظيم اجتماعات اللجان المتخصصة وزياراتها التي بدورها تخطط لعملية الاعتماد وتحدد احتياجاته من المعلومات . كما تطلع على الدراسة الذاتية التي تقوم بها الكليات والجامعات . والقيام بزيارات ميدانية للمؤسسات محل الاعتماد والالتقاء بمسؤوليها وأساتذتها وطلابها والإطلاع على منشآتها الإدارية والفنية ، يلي ذلك دراسة للمعلومات التي تم جمعها وتحليلها وكتابة التقرير النهائي ، على أن يكون الاعتماد دوريا كل خمس سنوات ، ويكون للمؤسسات – محل الاعتماد – الحق في مناقشة لجنة الاعتماد

فيما ورد بالتقرير . ويقترح الطريري الاعتماد الجزئي للمؤسسات التي تنقصها بعض الشروط على أن تسعى جاهدة لاستيفائها ، أما المؤسسات التي لا تستوفي الحد الأدنى من الشروط يقترح الطريري تأكيد عدم اعتمادها وسحب ترخيصها[1].

وفي دراسة الخطيب بعنوان: "نحو هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية" والتي تهدف إلى قياس اتجاهات الخبراء في التعليم العالي بالقطاعين الحكومي والأهلي نحو إنشاء هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية وتحديد الصعوبات المتوقعة للاعتماد الأكاديمي لبرامج ومؤسسات التعليم العالي والتعرف على البدائل والخيارات الممكنة للاعتماد الأكاديمي كما يراها الخبراء والمسؤولون عن التعليم العالي في القطاعين الحكومي والأهلي. وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى العديد من النتائج من أهمها: اتفاق جميع أفراد الدراسة على أهمية أهداف الاعتماد الأكاديمي وأن خصائص الاعتماد الأكاديمي لبرامج ومؤسسات التعليم العالي جاءت معظمها ايجابية الاتجاه بدرجة عالية. هذا وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود تباين واضح في وجهات نظر الخبراء والمسؤولين إزاء وضع الاعتماد الأكاديمي بين القطاعين الحكومي والأهلي إلا أن جميعهم يوافقون على مضامين المحور. كما أوضحت الدراسة وجود اختلاف في وجهات النظر لدى أفراد الدراسة إزاء الصعوبات المتوقعة للاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي حيث لا يوافق الخبراء والمسؤولون عن التعليم العالي على مضامين هذه البنود وهي: إن عمليات الاعتماد غير

(١) الطريري ، عبدالرحمن (١٤١٨). الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية الأسس والمنطلقات . ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية رؤى مستقبلية الرياض : وزارة التعليم العالي ، ١٤١٨ . ص ص ٦٩٣ – ٧٠٨.

موضوعية، هدف الاعتماد هو مجرد إقناع الجهات المعينة بتقديم الدعم المادي، إن معايير الاعتماد الأكاديمي لا تستجيب لحاجات المجتمع، رؤية عدم ضرورة الاعتماد الأكاديمي لأن الاعتماد قد لا يحقق هدف وحدة المؤسسات التعليمية أو أنه لايحقق فعلا تحسين جودة التعليم العالي أي أنه لا يستحق تكلفته[١].

وفي دراسة راندل Randal بعنوان: "برامج ضمان الجودة والاعتماد والاعتراف" تناقش هذه الدراسة دور نظم الجودة في تقديم اعتراف متبادل للشهادات الأكاديمية بين الجامعات وذلك من خلال إيجاد معايير محددة للحكم على المخرجات. كما تناقش الدراسة أيضا أهمية اعتماد مؤهلات التعليم العالي وأهمية أن تكون معايير الاعتماد هذه مبنية على مؤشرات مستمدة من الحاجات الفعلية للمستفيدين من خريجي التعليم العالي. هذا بالاضافة إلى ضرورة التفكير في نظم الاعتماد بين الدول وذلك لضمان إعداد خريج كفء يعمل في سوق يعتمد على العولمة[٢].

وفي دراسة أباس بازرجان Abbas Bazurgan بعنوان: "دور آليات الاعتماد الإقليمي في تحسين جودة التعليم العالي: دراسة حالة لمنطقة الشرق الأوسط" تناولت الدراسة دور التقويم الخارجي في معالجة أوجه الضعف والقصور في التقييم الداخلي لمؤسسات التعليم العالم وضرورة توافر الشفافية والاستجابة من العاملين في مؤسسات التعليم العالي للوصول إلى تقييم دقيق وموضوعي. كما تناولت الدراسة تجربة إيران في التقييم الذاتي في مؤسسات التعليم العالي، وقد

(١) الخطيب، محمد شحات (٢٠٠٠). مرجع سابق.

(٢)Randal, John (2001). Quality Assurance Accreditation & Recognition of Programs. UNESCO, Conference on the University of the 21 Century, Muscat, Oman (17-19 March, 2001).

أكدت على أهمية إيجاد معايير لتبادل الاعتماد الأكاديمي بين دول الشرق الأوسط[١].

كما جاء بدراسة بشير بعنوان: "معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالي الخاص في ضوء خبرات بعض الدول" والتي هدفت إلى التعرف على واقع التعليم العالي الخاص بالجامعات العربية بالإضافة إلى التعرف على خبرات بعض الدول في مجال الاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالي وذلك للتوصل إلى مجموعة من المعايير المتقرحة للاعتماد الأكاديمي والمهني التي يمكن تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي الخاص بالجامعات العربية. وكان من بين نتائج الدراسة أن الاعتماد الأكاديمي عملية تخضع بموجبها مؤسسات التعليم العالي لتقويم كلي او جزئي، ولكي تحصل المؤسسة على الاعتماد فيجب أن تحصل على الحد الأدني لمعايير الاعتماد. هذا وقد أوصت الدراسة بإنشاء قاعدة معلومات تحتوي على جميع الإحصاءات والإجراءات الإدارية ونظم القبول وأعضاء هيئة التدريس وغيرها[٢].

وفي دراسة عبد الهادي بعنوان: "نماذج عالمية في الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية: دراسة حالة" والتي هدفت إلى عرض لبعض التجارب العالمية في الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية وتحليلها للتعرف على

---

(١)Bazurgan, Abbas (2001). "The Role of Regional Accreditation Mechanisms in Improving Higher Education Quality: A Case of the Middle East. UNESCO, Conference on the University of the 21 Century, Muscat, Oman, 17-19 March, 2001.

(٢) بشير، عائشة أحمد (٢٠٠٢). معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالي الخاص في ضوء خبرات بعض الدول. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – بنها ، جامعة الزقازيق.

كيفية الاستفادة منها في مصر وجاء من أبرز توصياتها أن الأخذ بالاعتماد كمدخل للإصلاح التعليمي يحتاج إلى تهيئة مناخ للتغيير(وجود إطار للعمل يكون متفقا عليه من قبل أفراد المجتمع بكل فئاته)، ومدخلات داعمة وتشريعات وتجهيزات وغيرها، وبيئة داعمة (مناهج مناسبه ذات صلة وبيئة آمنة وأشخاص مدربين ولديهم الدافع)[1].

هذا وقد هدفت دراسة القصبي بعنوان: "تصور مقترح لتطبيق الاعتماد الأكاديمي بالتعليم الجامعي في مصر" إلى التوصل إلى تصور مقترح لتطبيق الاعتماد الأكاديمي في التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول المعاصرة وقد قامت الدراسة باستعراض خبرات وتجارب بعض الدول المعاصرة في تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي والجامعي فيها مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا وبولندا[2].

ملخص الدراسات السابقة ومدى ارتباطها بالدراسة الحالية:

من خلال العرض السابق للدراسات والبحوث التي أجريت في موضوع الاعتماد الأكاديمي يمكن استخلاص الآتي :

- توصلت نتائج كافة الدراسات العربية والأجنبية إلى أهمية الاعتماد

(١) عبد الهادي، محمود عز الدين (٢٠٠٥). "نماذج عالمية في الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية (دراسة حالة)، الجمعية المصرية للإدارة التعليمية والتربية المقارنة بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف، جامعة القاهرة، المؤتمر السنوي الثالث عشر، الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، ٢٩- ٣٠ يناير ٢٠٠٥.

(٢) القصبي، راشد صبري (٢٠٠٤). "تصور مقترح لتطبيق الاعتماد الأكاديمي بالتعليم الجامعي في مصر". مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي (رؤى تنموية). المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة (٣- ٥ مايو ٢٠٠٤).

الأكاديمي وأهمية تطبيقة في الجامعات والكليات لما له من فائدة تسهم في تحسين مخرجات التعليم العالي.

- توصلت بعض الدراسات إلى أن الأخذ بالاعتماد كمدخل للإصلاح التعليمي يحتاج إلى تهيئة مناخ للتغيير مثل ما ورد في دراسة عبد الهادي.
- أكدت بعض الدراسات أهمية أن تكون معايير الاعتماد الأكاديمي مبنية على مؤشرات مستمدة من الحاجات الفعلية للمستفيدين من خريجي التعليم العالي مثل دراسة عبد الهادي.
- تناولت بعض الدراسات مقترحات لإيجاد هيكل تنظيمي لهيئة اعتماد محلية مثل دراسة الطريري.
- أكدت بعض الدراسات أهمية إيجاد معايير لتبادل الاعتماد الأكاديمي بين الدول مثل دراسة أباس بازرجان.
- لم تقدم أي من الدراسات تصور لإنشاء هيئة اعتماد أكاديمي إقليمية.
- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث وضع تصور مقترح لإنشاء هيئة اعتماد أكاديمي بدول مجلس التعاون الخليجي.

إجابة السؤال الأول - ما مفهوم الاعتماد الأكاديمي بنوعية: المؤسسي والتخصصي؟

للإجابة عن هذا السؤال سيتم أولا عرض مختصر عن مفهوم الاعتماد الأكاديمي، ثم توضيح الفرق بينهما.

أولا – مفهوم الاعتماد الأكاديمي :

عرّف قاموس محيط المحيط الاعتماد أنه " اعتمد على الحائط اتكأ ..." " واتكأ عليه مع حسن الركون ..." [١] (٣٧) كما عرفة معجم المصباح المنير " اعتمدت على الشيء اتكأت واعتمدت على الكتاب ركنت وتمسكت ... "[٢] وفي العالم العربي يشاع استخدام الفعل " اعتمدوا " أو " يعتمد " في الدوائر الحكومية والخاصة للتأكيد أو الإلزام أو الموافقة بشأن أمر ما . وعرف قاموس ويبستر (Webster) المصطلح Accredited أي معتمد بأنه الاعتراف الرسمي لاستيفاء متطلبات هامة مثل الجودة الأكاديمية ... [٣] أما الاعتماد الأكاديمي فقد عرفته هيئة الكليات والجامعات لرابطة كليات وجامعات الشمال الغربي بالولايات المتحدة (NWCCU) بأنه " عملية اختيارية تسعى اليها المؤسسات التعليمية للاعتراف بأدائها ونزاهتها وجودتها لتتمكن من كسب ثقة الأوساط التعليمية والعامة "[٤] (٤٠) وعرّفه الطريري بأنه "مجموعة من الإجراءات التي يتم بها ومن خلالها إعطاء تقييم شامل للمؤسسة التعليمية يتبين من خلاله نقاط الضعف والقوة التي توجد فيها ، مما يترتب عليه إعطاء حكم حول أهلية وكفاءة هذه المؤسسة للقيام بمسؤولياتها المناطة بها والمفترض أداؤها بصورة جيدة ومناسبة"[٥]. وتصفه إتون (Eaton) بأنه عملية تقييم مستمرة دورية تتراوح بين بضع إلى عشر سنوات ،

(١) البستاني، بطرس (١٩٧٩) . محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية ، لبنان. ص ٦٣١.

(٢) المقري ، أحمد (١٩٨٧). المصباح المنير معجم عربي عربي، لبنان : مكتبة لبنان. ص ١٦٣.

(٣)Webster's Encyclopedia Unabridged Dictionary of the English Language. San Diego: Tunder Bay Press.

(٤)www.nwccu.org.

(٥) الطريري ، عبدالرحمن (١٤١٨) . مرجع سابق.

والاعتماد الذي تحوز عليه المؤسسة ليس بالضرورة اعتماد أبديا ، فالتقييم الدوري واقع لا مفر منه للمؤسسات والبرامج المعتمدة ، وتضيف أن الاعتماد الذاتي ليس اختيارا مطروحا[١] .

ولا يجب الخلط بين الاعتماد الأكاديمي للمؤسسة وبين ترخيصها للعمل ، حيث أن الترخيص ليس مؤشرا للاعتماد بل يسبقه ويكون شرطا عند ترشيح المؤسسة للاعتماد ، وقد تكون المؤسسة مرخصة من قبل الحكومة وغير معتمدة ، وبأن الاعتماد يفرض على المؤسسات الخاصة فقط ، فجميعها يخضع لنفس الشروط والمعايير .

ثانيا - الفرق بين الاعتماد المؤسسي والاعتماد التخصصي :

يصنف الاعتماد الأكاديمي إلى نوعين : الاعتماد المؤسسي ، والاعتماد التخصصي ، ويعنى الأول بالمؤسسة التعليمية بكاملها بينما يعنى الآخر بالبرامج التي تقدمها المؤسسة. وعلى الرغم من تفرد كل نوع – المؤسسي والتخصصي – بمجاله إلا أنهما متقاربان بالمعايير والمبادئ الرئيسة . كما صنفت الهيئات المعتمدة إلى ثلاثة أنواع إقليمية وقومية ومتخصصة مهنية . تعنى الإقليمية بالاعتماد المؤسسي للمؤسسات الحكومية والخاصة لكليات سنتين أو أربع سنوات المتواجدة في نطاق جغرافي واحد ، أما الهيئات القومية فهي تعني بالمؤسسات الخاصة أو الحكومية –غالبا- ذات الهدف الاحادي مثل كليات وجامعات التعلم عن بعد والكليات والجامعات الدينية ، أما الهيئات المتخصصة المهنية فتعنى باعتماد مدارس أو برامج محددة مثل الطب والهندسة والقانون[٢]. وتجتهد المؤسسات التعليمية في الحصول على كلا الاعتمادين المؤسسي والتخصصي . ويضيف تراوت

(١)Eaton, Judith S. (2006). An Overview of U.S. Accreditation. Council for Higher Education Accreditation (ED494266).

(٢)www.nwccu.org

(Troutt) إلى أنه يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية ست رابطات إقليمية تعنى بالاعتماد للمعاهد والمؤسسات التعليمية ، وتشترك جميعها في الاهتمام بأهداف المؤسسة وما تصبو لتحقيقه ، مثل نظام المؤسسة وكيفية إدارتها وإدارة مواردها المالية والطبيعية وهيئة التدريس وخدمات الطلاب والبرامج التي تقدمها[١]. ويوضح ميونتز ورايتز (Munitz & Wright) أنه يتم تقييم المؤسسة من خلال عدة نواحي رئيسية ، كالأهداف ومدى اتساقها مع رسالة المؤسسة ، والموارد البشرية والمادية والعملية التعليمية ، ومن خلال الأنشطة الصفية والأنشطة العملية يلتقي الطلاب مع أعضاء هيئة التدريس وتتم عملية الاتصال والتعلم . كما يشير أيضا إلى مخرجات المؤسسة وذلك عندما تسخر الموارد المتوفرة لتحقيق الأهداف المرسومة[٢] .

وقد أوضحت الدراسة التي أعدتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدولة الإمارات العربية المتحدة عن الاعتماد المؤسسي بالولايات المتحدة ما يلي : أن الاعتماد العام يمنح للمؤسسة ككل ، وبغض النظر عن المنظمة التي تمنح الاعتماد ، فإنه يتعين عليها أن تتيقن من أنه لدى المؤسسة (طالبة الاعتماد) الحد الأدنى من المتطلبات والمستويات أو المعايير . فالمؤسسة طالبة الاعتماد لابد وأن تكون قد أوفت المتطلبات العامة والتي تتعلق بمجالي: الرسالة ، والسمعة[٣] . بالإضافة إلى ذلك يتعين عليها الوفاء بعدد من المعايير فمثلا حددت رابطة الكليات

(١)Troutt, W. (1979). "Regional Accreditation Evaluation Criteria" Quality Assurance Journal of Higher Education. Vol. 49, No. 5, Ohio: State University Press, pp 199-209.

(٢)Munitz, P. & Wright, D. (1980). Institutional Approaches to Academic Program Evaluation. New Directions for Institutional Research.

(٣) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدولة الإمارات العربية المتحدة ، مشروع لإنشاء المركز العربي للاعتماد لمؤسسات التعليم العالي . الاجتماع الخامس لوزراء التعليم العالي ، مسقط ، ٢٠٠٠ ، ص ٦.

والمدارس بالشمال الأوسط (NCAS&C) Association Colleges and Schools North Central of المعايير الخمسة التالية :

(١) أن يكون للمؤسسة أهداف واضحة تم الإعلان عنها وتتماشى مع رسالتها، وتتناسب مع مقومات مؤسسة التعليم العالي، (٢) أن تقوم المؤسسة بإعداد تنظيم فاعل لمواردها البشرية والمادية اللازمة لتحقيق أغراضها، (٣) أن تقوم المؤسسة بمهمة التعليم وأي مهام أخرى تكون قد حددتها لنفسها، (٤) أن تكون المؤسسة قادرة على مواصلة تحقيق أغراضها ، وتعزيز فعالية وقوة التعليم بها، (٥) أن تتسم ممارسات وعلاقات المؤسسة بالنزاهة[١] .

إجابة السؤال الثاني: ما خطوات ومراحل عملية الاعتماد الأكاديمي؟

خطوات ومراحل عملية الاعتماد الأكاديمي:

تمر عملية الاعتماد الأكاديمي بعدة مراحل وخطوات يمكن تلخيصها كما يلي[٢] :

١- تقدم المؤسسة التي ترغب في الاعتماد معلومات وبيانات تفصيلية عن الكلية وعدد الطلاب وعدد أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم وسيرة ذاتية مختصرة عن أعضاء هيئة التدريس تتضمن خصصاتهم ودرجاتهم العلمية التي حصلوا عليها وأهم المؤتمرات والندوات التي ساهموا فيها إضافة إلى البرامج الدراسية التي تقدمها الكلية مع وصف شامل لمحتوى المقررات الدراسية. كما تقوم المؤسسة الراغبة في الاعتماد بوصف نظام القبول والتسجيل ونظام التقويم المتبع والخدمات المقدمة للطلاب.

(١)www.neasc.org

(٢)Eaton, Judith (2003). Accreditation & Recognition in the United States. www.chea.org/international/OECD_JEPaper_0803.pdf

٢- بعد الموافقة المبدئية من هيئة الاعتماد الأكاديمي تقوم المؤسسة بتشكيل فريق عمل داخلي لقييم المؤسسة (تقييم ذاتي) وفق معايير الهيئة مع دعم هذه الدراسة بكافة الوثائق والمستندات اللازمة لتوضيح ما ورد في الدراسة.

٣- تقوم المؤسسة بعد ذلك بتشكيل فريق للقيام بالزيارات الميدانية لإجراء التقييم الخارجي ومراجعة التقييم الذاتي.

٤- يقوم الفريق بإعداد تقرير عن التقييم الخارجي الذي قام به ويقدمه إلى الهيئة.

٥- تقوم الهيئة بدراسة التقرير المعد من قبل فريق العمل وتتخذ القرار بشأن المؤسسة بناء على ذلك. وعادة يكون القرار إما منح المؤسسة الاعتماد الأكاديمي دون شروط لفترة زمنية محددة أو يكون القرار منح المؤسسة اعتماد مشروط بإجراء التعديلات اللازمة التي ارتأتها لجنة التقييم الخارجي ويكون ذلك في فترة زمنية معينة (عادة تكون الفترة عامين فقط) فإذا تم تحقيق الشروط المطلوبة تمنح المؤسسة الاعتماد الأكاديمي، وفي حالة عدم تحقيق الشروط المطلوبة يتم إلغاء المنح. وفي حالة عدم تحقيق المؤسسة لمعايير التقييم بشكل واضح لا يمكن تعديله، فإنه يتم رفض منح الاعتماد الأكاديمي للمؤسسة وعليه ينبغي على المؤسسة إذا أرادت الحصول على الاعتماد الأكاديمي أن تعيد طلب الاعتماد بعد سنتين أو ثلاثة من قرار رفض الهيئة.

٦- في حالة الحصول على الاعتماد الأكاديمي يتم توقيع عقد بين المؤسسة وهيئة الاعتماد الأكاديمي يوضح فيه الأمور التي يجب أن تراعيها

المؤسسة خلال فترة الاعتماد والتي تمتد إلى سبعة سنوات تقريبا. وحرصا من هيئة الاعتماد على مراعاة المؤسسة لمعايير الاعتماد فإنه يتم تشكيل فريق من الهيئة لزيارة المؤسسة سنويا وبعد الزيارة يتم إرسال خطاب إلى المؤسسة يوضح فيه نتائج تقرير الزيارة وأي ملاحظات قام الفريق بتسجيلها على المؤسسة وعليه يجب أن ترد المؤسسة على الهيئة خلال فترة زمنية تحددها الهيئة من تاريخ استلام التقرير.

ويتضح مما سبق أن عملية الاعتماد الأكاديمي هي عملية تقويم مستمرة حيث إن المؤسسات التي ترغب في الحصول على الاعتماد الأكاديمي تخضع لعملية تقييم مستمرة تبدأ بمرحلة التقييم الذاتي ثم مرحلة التقديم للترشيح يليها مرحلة الاعتماد، وبعد انتهاء الفترة الزمنية للاعتماد تعود المؤسسة مرة أخرى للتقديم للترشيح ثم الاعتماد وهكذا.

إجابة السؤال الثالث: ما تجربة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الاعتماد الأكاديمي؟

نشأ مفهوم ضمان الجودة الشاملة وتطور في أمريكا الشمالية في وقت مبكر من القرن العشرين آخذاً شكل الاعتماد الأكاديمي. أما في الدول الأوربية فقد كانت التجربة أحدث كثيرا فمثلا في المملكة المتحدة فإن حركة الاعتماد بدأت حينما أسندت هذه المسؤولية في عام ١٩٩٢م، إلى مجالس تمويل التعليم العالي في إنجلترا وويلز Funding Councils For England and Wales Higher Education وفي عام ١٩٩٧ أنشئ بالمملكة المتحدة هيئة توكيد الجودة Quality Assurance Agency بهدف وضع نظام لتوكيد الجودة ومعايير الجودة لمؤسسات

التعليم العالي. أما فرنسا فقد تشكلت لجنة وطنية للتقييم بقرار رئاسي وبرلماني عام ١٩٨٥ وتتبع هذه اللجنة رئيس الجمهورية مباشرة وبالتالي فهي مستقلة عن رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي أو أي جهة حكومية أخرى[١][٢]. أما اليابان فقد تأثرت كثيراً –ولأسباب تاريخية- بالنموذج الأمريكي حيث يتم اعتماد الجامعات اليابانية بواسطة هيئة اعتماد الجامعات اليابانية.

ومن هذا المنطلق فقد تم الاعتماد علي تجربة الولايات المتحدة الأمريكية دون غيرها، نظرا لأنها تعد رائدة في هذا المجال، بالإضافة إلى انتشار النموذج الأمريكي في العديد من دول العالم ومن بينها دول الخليج العربي حيث تسعى العديد من الجامعات في المنطقة إلى الحصول على الاعتماد الأكاديمي من هيئات اعتماد أمريكية.

بدأ الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٠٠م كنشاط اختياري تقوم به مؤسسات تعليمية لتحديد مستوى التعليم العالي ، واعتمد أول برنامج دراسي في عام ١٩٠٩م من قبل رابطة الكليات والمدارس بالشمال الأوسط (NCAS&C) وتبع ذلك جمعيات مماثلة في مناطق أخرى في الولايات المتحدة. وفي الآونة الأخيرة انتشرت هيئات ومجالس ومنظمات الاعتماد الأكاديمي في مختلف دول العالم. وتتعاون معظم هذه الهيئات كعضو ثابت أو مشارك في الوكالة العالمية لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي (INQAAHE). ومن أبرز

(١)BreBrennan, J. (1998). *Quality Assurance in Higher Education A Legislative Review and Needs Analysis of Developments in Central and Eastern Europe*: EC/Phare/ETF copyright

(٢)Cizas, A. E. (1997). Quality assessment in smaller countries :problems and Lithuanian approach. Higher Education Management. *Global J. of Engng. Educ.*, *9*(1), 43-48.

نشاطاتها إقامة لقاءات سنوية للهيئات الأعضاء والمشاركة تتبادل فيها أوجه التعاون والخبرات. وفي عام ٢٠٠١م احتفلت بمرور عشر سنوات على إنشائها وعضوية خمسة وأربعين دولة[١] .

هذا وتقوم مؤسسة الاعتماد الأكاديمي بنشر ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي من خلال النشرات والمحاضرات والندوات الخاصة بعملية التقويم والاعتماد الأكاديمي موضحة فيها المعايير المراد تحقيقها وقابلية قياسها وآليات تنفيذها مع تحديد المدة الزمنية لمراحل الاعتماد للمؤسسات التي ترغب في الحصول عليه.

وتعتبر رابطات الجامعات والكليات في الولايات المتحدة منظمات مستقلة غير حكومية وغير ربحية متقاربة في رسالتها وأهدافها وهياكل تنظيمها وخطوات اعتمادها . وقد تحتوي هذه الرابطة على أكثرمن هيئة اعتماد ، وتتراوح الهيئات التي تشملها الرابطات من واحدة إلى خمسة ، مع العلم أن جميعها يشتمل على هيئة مختصة بالتعليم العالي . وعلى سبيل المثال لا الحصر تشتمل رابطة الكليات والمدارس في نيو إنجلاند على خمس هيئات اعتماد منفصلة ، تقوم باعتماد المدارس الابتدائية الحكومية ، والمدارس الخاصة ، والمدارس الثانوية الحكومية ، والمعاهد أو المؤسسات الفنية ، ومؤسسات التعليم العالي[٢].

هذا وتحتفظ المؤسسة باعتمادها طالما ظلت مستوفية شروطه ومعاييره . وتشترط رابطة الكليات والمدارس بنيوإنجلاند (NEAS&C) مثلاً على المؤسسات الراغبة في الانضمام إليها والحصول على اعتمادها أن تفي بشروط تقديم الترشيح وأن يكون لديها النية باستيفاء معايير الاعتماد وتخطيط مسبق للحصول على موارد

(١)www.inqaahe.org

(٢)Ibid.

إضافية – قد تحتاجها – لاستيفاء الشروط المطلوبة للترشيح ، فإذا توفر ذلك تقوم المؤسسة التعليمية بتقديم رسالة للهيئة تحتوي على تخويل من مجلس إدارة الجامعة إضافة إلى تقرير يثبت أحقية المؤسسة بالتقديم للترشيح متمثلا باستيفائها لشروط التقديم ، وبعد ذلك يقوم مدير الهيئة ولجنتها التنفيذية بمراجعة التقرير ، وقد تقرر الهيئة زيارة المؤسسة للتحقق من صدق محتوياته . وفي حال اكتمال شروط التقديم تقوم المؤسسة بتعبئة نموذج التقديم للترشيح إضافة إلى دراسة ذاتية تنفذها المؤسسة ودفع الرسوم التي تحددها الهيئة . يلي ذلك اختيار الفريق الزائر الذي سيقوم بعملية التقييم والذي يجب أن لا يقل عدده عن عضوين . وتستمر عملية التقييم لمدة ثلاثة أيام ، وعلى الرغم من احتفاظ الهيئة بحق اختيار الفريق – من قوائم لديها تحتوي على المئات من المقيمين الذين ينتمون إلى مؤسسات معتمدة إلا أنها تأخذ رأي المؤسسة بشأن من اختارتهم . وتعتمد الهيئة على النزاهة الشخصية والمهنية للأفراد الذين يتم إختيارهم وذلك عندما يتعرضون لمواقف تتضارب مع مصالحهم الشخصية ، كما تعتبر زيارتهم بلا مقابل مادي. وعادة يبدأ الفريق عمله بأن يقوم رئيس الفريق بإجراء اتصال مع مدير المؤسسة للاتفاق على وقت الوصول وجدول الأعمال والإقامة وغيرها من الأمور ، ويجب على المؤسسة أن تتحمل كافة مصاريف الإقامة والإعاشة لأعضاء الفريق وعند انتهاء الفريق من عملة يقوم بعرض شفوي للنقاط الرئيسة التي سيشملها تقريره أمام مدير المؤسسة بحضور من يختارهم وغالبا ما يختار الأفراد الذين أعدوا الدراسة الذاتية . ويقوم رئيس الفريق الزائر بكتابة تقرير عن مدى استحقاق المؤسسة للترشيح . ويعتبر هذا التقرير تقييما لمدى استحقاق المؤسسة التعليمية للحصول على الاعتماد في مدة أقصاها خمس سنوات . تقرر الهيئة موافقتها من الترشيح – للاعتماد – أو عدمه

في ضوء الدراسة الذاتية وتقرير الفريق الزائر ورد المؤسسة عليه وإعلامها – المؤسسة – بذلك ويكون القرار الأخير بشأن الترشيح للاعتماد أو عدمه لمجلس الأمناء في الرابطة . وبعد مرور سنتين على الموافقة على الترشيح تقوم المؤسسة بتقديم دراسة ذاتية ثانية تعكس التطورات التي مرت بها منذ زيارة الفريق . ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان استمرار المؤسسة في المحافظة على شروط الترشيح . وفي السنة الخامسة يمنح الاعتماد وتنضم المؤسسة لمعايير الاعتماد ، ولا ينتسب إلى الرابطة إلا المؤسسات المعتمدة والمرشحة للاعتماد . ويسحب الترشيح من المؤسسة إذا ما فشلت في استيفاء الشروط المطلوبة . أما المؤسسات التي لم تحصل على الترشيح فبإمكانها التقديم مرة أخرى بشرط أن تستوفي جميع متطلبات التقديم ، ويسمح للمؤسسة بالانسحاب من التقديم طالما لم يصدر مجلس الأمناء قرارا بشأنه[١].

ولا تقوم هيئات الاعتماد الأكاديمي بتصنيف أو ترتيب المؤسسات التعليمية (Ranking) بعد اعتمادها أو ترشيحها للاعتماد وذلك لاختلاف رسالة وأهداف وبرامج كل منها ، بخلاف بعض المطبوعات التي تقوم بتصنيف المؤسسات حسب حجمها وتكاليف الدراسة واختيار أعضاء هيئة التدريس واستفتاء آراء العامّة وخلافه .[٢]

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تخضع هيئات الاعتماد المؤسسي لتقييم خارجي دوري يطلق عليه " الاعتراف " تقوم به وزارة التربية الأمريكية

(١)www.nwccu.org

(٢)Nash,P.&Johnson,W. (1982). A Study of the NLN Program.Pub.No.(19-1885),i-iv,1-105.P.3www.ncbi.nlm.nih.gov/sites/entrez?db=pubmed&uid=6919859&cmd=showdeta

(Education United States Department of) أو مجلس التعليم العالي للاعتماد (Accreditation Council for Higher Education) (وهو منظمة خاصة غير حكومية) أو كلاهما[1].

هذا وتتشابة الهياكل التنظيمية والإدارية لرابطات الاعتماد المؤسسي في الولايات المتحدة ، وفي معظمها يبدأ السلم الإداري من أعلاه بمجلس الأمناء يلية الهيئة أو هيئات الاعتماد التنفيذية التي يتفرع منها اللجان أو الأقسام المختصة بتفعيلها . ويعتبر مجلس الأمناء – في معظمها – أعلى سلطة في الرابطة يقوم بمنح الاعتماد أو عدمه ويتراوح عدده من تسعة إلى ثلاثة وعشرين عضوا يتكون من رؤساء الهيئات الاعتمادية التي تشملها الرابطة ، وممثلين أكاديميين للولايات التي تقع تحت مظلتها ، وممثلين من العامة إضافة لرئيس المجلس ونائبه أو نوابه ، يليه الهيئة التنفيذية وتتشابه الرابطات في تشكيل الفريق التنفيذي لهيئاتها ، ويتم تشكيل أعضاء الهيئة بمجموعة إجراءات تلخص بترشيح الجامعات والكليات أعضاء لديها للعمل في الهيئة ، وتقوم الهيئة من خلال لجنة الترشيح بمراجعة الأسماء والاختيار منها ، وترسل الأسماء المرشحة للكليات والجامعات تحت مظلة الرابطة وذلك لاختيار مرشحها على أن يكون لكل مؤسسة صوت واحد فقط ، ويتم تأكيد التصويت في الاجتماع السنوي لمؤسسة الرابطة . وتتكون هيئة الجامعات والكليات لرابطة المدارس والكليات في الشمال الغربي من ستة وعشرين فردا : عشرة يمثلون المؤسسات المعتمدة أو المرشحة للاعتماد التي تمنح درجة البكالوريوس وما بعده، وثمانية يمثلون المؤسسات المعتمدة أو المرشحة للاعتماد

(١)Eaton, Judith (2003). Op. cit.

التي تمنح درجة أقل من البكالوريوس . أربعة يمثلون العامة ، وعضوان من رابطات في إقليم آخر أو أكثر ، ونائب رئيس الرابطة والمدير التنفيذي ، وباستثناء الأخير تكون فترة الخدمة ثلاث سنوات قابلة للتجدد لفترة ثانية فقط كما يجب أن يكونوا موظفين – باستثناء ممثلي العامة – بدوام كامل لمؤسسة معتمدة. أما الهيئة التنفيذية في رابطة شمال وسط الولايات المتحدة فهي أيضاً تشتمل على ستة وعشرين فردا ينفذون مهامهم في الأقسام المختلفة : الفريق التنفيذي ، خدمات التقييم ، البرامج وخدمات الأعضاء والنشر ، الخدمات الإدارية ، الجودة الأكاديمية وتطوير المشروع ، واستفسارات أخرى[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن لجنة التعليم العالي في رابطة الشمال الأوسط اقترحت معايير جديدة للاعتماد أعدت للتنفيذ في سبتمبر ٢٠٠٤م تتعلق بالبرامج المستحدثة والدرجة العلمية التي تمنح واحتواء التقرير السنوي للهيئة على عناصر جديدة تشتمل على أسلوب تسجيل الطلاب وعدد العاملين وأعضاء هيئة التدريس ، والبرامج التي تم إضافتها أو إلغاؤها في المؤسسة . كما يتسع نطاق الهيئة ليشمل مواقع تابعة للمؤسسة تقع خارج حرمها ، والتعلم عن بعد ، والإدارة المالية لأقسام المؤسسة . وتشمل عملية تطوير الهيئة إضافة ستة أعضاء جدد كمستشارين لمجلس الهيئة لشؤون إدارة المؤسسة وأمورها المالية ، والاهتمام بدور التربية العامة في التعليم الجامعي المعاصر مع التركيز على عولمة المجتمعات وتغيير بيئة التعلم والعلاقة بين مهام المؤسسات والصالح العام[2].

(١)www.ncahlc.org

(٢)www.opi.state.mt.us/nascu

التكلفة المالية للاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة:

تفرض هيئات الاعتماد في الولايات المتحدة رسوما على المؤسسات التي ترغب في الحصول على اعتمادها ، وتشكل هذه الرسوم المصدر الرئيسي لتمويلها . وعلى الرغم من اختلاف الهيئات في تحديدها إلا أنها تتفق في تصنيفها . فجميعها بفرض رسوم التقديم للترشيح ورسوم الفريق الزائر ورسوم الترشيح ورسوم العضوية السنوية للرابطة ورسوما عندما تجري المؤسسة تغييرات داخلها ، مع العلم أن الرسوم تزداد كل بضع سنوات . وفي العام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٢م رفعت رابطة الكليات والجامعات في الشمال الغربي رسوما إلى ألف دولار (١٠٠٠) للتقديم للترشيح ، وحددت خمسمائة وألفين دولار (٢,٥٠٠) لكل فرد في الفريق الزائر ، بينما تتراوح رسوم العضوية السنوية للمؤسسات بين خمسة وثمانين وستمائة ألف دولار وأربعة وسبعين وسبعمائة وتسعة آلاف دولار (١٦٨٥ و ٩٧٧٤) للمؤسسات التي تتراوح ميزانيتها بين مليونين وخمسمائة ألف ومئتي مليون وعشرة آلاف دولار (٢,٢٥٠,٠٠٠ –٢٠٠,٠١٠,٠٠٠) ويتم تحديد رسوم العضوية لكل مؤسسة بحسبة مالية معينة تتعلق بعدد المسجلين في المؤسسة ومصروفاتها العامة إضافة إلى رسم تحدده الرابطة[١] (٥٨) ، وتفرض رابطة الكليات والمدارس في الجنوب رسوما مشابهة لعضوية المؤسسات في الرابطة وتختلف في تحديد الرسوم الأخرى فهي تحدد ثمانية آلاف دولار (٨٠٠٠) للتقديم للترشيح ، وخمسمائة وألفين دولار (٢,٥٠٠) كرسوم للترشيح ورسوم أخرى تتعلق بالتغيير الذي تحدثه المؤسسة يتراوح بين مائة وثلاثمائة دولار[٢].

(١)www.sacscoc.org

(٢)www.nwccu.org

ويستمر دفع مؤسسات التعليم العالي لرسوم العضوية السنوية باستمرار عضويتهم بالرابطة وتقيدهم بشروط الاعتماد التي تحددها .

الدروس المستفادة من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية :

بعد عرض النموذج السابق يمكن استخلاص النقاط التالية :

١. يعد الاعتماد ضرورة حتمية لضمان الجودة النوعية للتعليم العالي.
٢. ينبغي أن يكون هناك هيئة مستقلة للاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي لاتخضع لتبعية الوزارة.
٣. يساعد الاعتماد الأكاديمي على تأكيد مصداقية واحترام المؤسسة والثقة بها من المجتمع محليا ودوليا.

إجابة السؤال الرابع : ما التصور المقترح لإنشاء هيئة الاعتماد الأكاديمي بدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية؟

ستقوم هيئة الاعتماد الأكاديمي بدول مجلس التعاون الخليجي بإرساء معايير تقييم كفاءة وجودة برامج ومؤسسات التعليم العالي بدول المجلس وستؤدي إلى الاعتماد التخصصي والمؤسسي لهذه المؤسسات . وبذلك تؤكد هيئة الاعتماد الأكاديمي بدول مجلس التعاون للمؤسسات التعليمية وأرباب العمل والحكومات وأفراد المهتمين والمنظمات في العالم أجمع أن المؤسسات التي تعتمدها لديها أهداف واضحة تفي بمتطلبات معايير اعتماد هيئة الاعتماد الأكاديمي بدول مجلس التعاون، وبأنه يتوفر لدى المؤسسة التنظيم الاداري والأفراد والمصادر المالية لتحقيق مهمتها، بالإضافة إلى دفع وتطوير ورفع كفاءة وفاعلية المؤسسات التي تعتمدها من خلال عملية الاعتماد التي تنفذها هيئة الاعتماد الأكاديمي بدول مجلس التعاون.

منطلقات التصور:

١- أهمية الجودة النوعية للتعليم العالي في عالم اليوم لدى دول مجلس التعاون الخليجي.

٢- وثيقة أهداف وسياسات خطط التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي.

٣- قرار المجلس الأعلى للتعليم بالموافقة على إنشاء هيئة خليجية للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.

أهداف إنشاء هيئة الاعتماد الأكاديمي:

١- ضمان جودة وفعالية مؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون من خلال وضع معايير للاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية تقبل بها دول مجلس التعاون وتعترف بها الدول عالميا.

٢- إرضاء جماهير المنطقة وتأكيد كفاءة مؤسساتها التعليمية وتشجيع التسجيل بها .

٣- القيام بدور الداعي والمنشط الدولي في المنطقة لعملية الاعتماد كوسيلة لتأكيد الجودة .

٤- نشر وتوزيع مطبوعات تستخدم كدليل للأفراد ذوي العلاقة بعملية الاعتماد واختيار المقيمين وإقامة ورش عمل لتدريبهم .

٥- جمع وبث معلومات عن الاعتماد الأكاديمي للجماهير في المنطقة .

٦- لعب دور الوسيط وراعي عملية التوصيل والتفاهم بين دول المنطقة عند حدوث خلاف يتعلق بالاعتماد الأكاديمي .

٧- العمل على ضمان كفاءة الكليات والجامعات الحكومية والأهلية من خلال اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية في دول المنطقة.

٨- الاتصال والتعاون مع هيئات اعتماد عالمية لتأكيد جودة وكفاءة المؤسسات التعليمية التي تعتمدها .

عناصر التصور:

أولا – الحصول على دعم المسؤولين بالدول الأعضاء:

من المهم استيعاب المسؤولين بالدول الأعضاء أهمية هيئة الاعتماد الأكاديمي لدول مجلس التعاون الخليجي وأثرها في تحسين الجودة النوعية لمؤسسات التعليم العالي بدول المنطقة.

ثانيا - تشكيل هيئة الاعتماد الأكاديمي:

الهيكل التنظيمي :

يتشكل الهيكل التنظيمي من مجلس الأمناء والهيئة التنفيذية التي يتفرع منها أربعة أقسام رئيسة ، وهي قسم التدريب والأبحاث والنشر وقسم الاعتماد المؤسسي وقسم الاعتماد التخصصي وقسم يجمع بين شؤون الموظفين والمحاسبة والعلاقات العامة والخدمات . ويوضح شكل (١) الهيكل التنظيمي المقترح.

أ- مجلس الأمناء:

يعد المجلس أعلى سلطة لهيئة الاعتماد يقوم بوضع سياستها وتشريعاتها وتعيين الرئيس التنفيذي وله القرار النهائي بشأن اعتماد المؤسسة من عدمه. ويتكون من سبعة عشر عضوا ، يتم الاقتراع بينهم لاختيار الرئيس ونائبه يمثلون مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات المهنية والفنية والقطاع الخاص تختلف فترة عضويتهم

لمدة ثلاث سنوات وسنتين وسنة غير قابلة للتجديد ، بحيث لا يخلو المجلس من أعضائه عند بدء الدورة التالية ، وتكون عضوية أعضاء مجلس الأمناء شرفية بلا مقابل مادي. ويعقد المجلس أربعة دورات عادية بالسنة، ويكون تشكيله على النحو التالي :

- عضوان لكل دولة من الدول الأعضاء، ويشترط أن يكونا من ذوي الخبرة في مجال التعليم العالي (يمثلان مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات المهنية والفنية) يتم تعيينهما من قبل دولهم وتكون فترة عضوية إحدهما ثلاث سنوات والآخر سنتان غير قابلة للتجديد .
- رئيس هيئة الاعتماد الأكاديمي بدول مجلس التعاون يختاره مجلس الأمناء من قائمة مرشحين تقدمها الدولة المضيفة ، وتكون فترة عضويته ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد .
- رئيس المجلس التنفيذي لمكتب التربية العربي لدول الخليج .

ثلاثة أعضاء من القطاع الخاص من ذوي الخبرة في شؤون التعليم العالي يختارهم مجلس الأمناء ، تكون فترة عضويتهم سنة واحدة فقط غير قابلة للتجديد .

شكل رقم (١) الهيكل التنظيمي

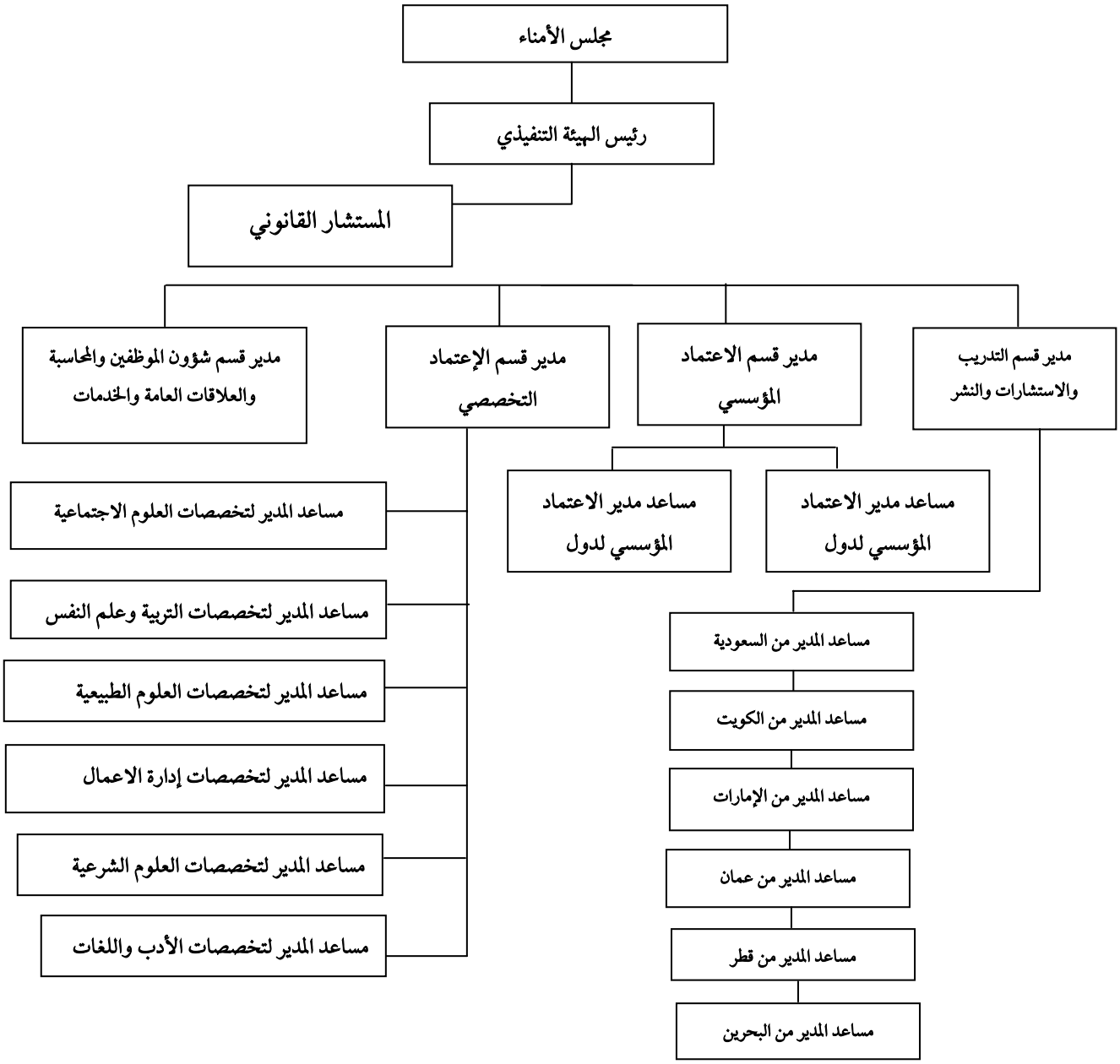

ب- الهيئة التنفيذية :

وتتكون من ثلاثين فردا في أربعة أقسام رئيسة إضافة إلى مكتب الرئيس التنفيذي، وتشكل على النحو التالي :

- رئيس الهيئة التنفيذي .
- سكرتير رئيس الهيئة التنفيذية .
- المستشار القانوني (يتم الاستعانة به حسب الاحتياج) .
- مدير قسم الاعتماد المؤسسي .
- مساعد مدير الاعتماد المؤسسي لكليات وجامعات عمان والبحرين والسعودية .
- مساعد مدير الاعتماد المؤسسي لكليات وجامعات الإمارات وقطر والكويت .
- سكرتير قسم الاعتماد المؤسسي .
- مدير قسم الاعتماد التخصصي .
- مساعد مدير الاعتماد لتخصصات التربية وعلم النفس .
- مساعد مدير الاعتماد لتخصصات العلوم الاجتماعية .
- مساعد مدير الاعتماد لتخصصات العلوم الطبيعية.
- مساعد مدير الاعتماد لتخصصات إدارة الأعمال .
- مساعد مدير الاعتماد لتخصصات العلوم الشرعية.
- مساعد مدير الاعتماد لتخصصات الأدب واللغات .
- سكرتير قسم الاعتماد التخصصي .
- مدير قسم التدريب والاستشارات والنشر .

- مساعد مدير قسم التدريب والاستشارات والنشر من دولة المملكة العربية السعودية .
- مساعد مدير قسم التدريب والاستشارات والنشر من دولة الكويت .
- مساعد مدير قسم التدريب والاستشارات والنشر من دولة قطر .
- مساعد مدير قسم التدريب والاستشارات والنشر من دولة الإمارات العربية المتحدة
- مساعد مدير قسم التدريب والاستشارات والنشر من دولة البحرين .
- مساعد مدير قسم التدريب والاستشارات والنشر من دولة عمان .
- أخصائي حاسب آلي .
- مدير شؤون الموظفين .
- محاسب .
- موظف العلاقات العامة .
- موظف الاستقبال .
- موظف الأمن .
- عامل الضيافة .
- سائق .

وسيتم فيما يلي توصيف مهام الأعضاء القائمين بأعمال الهيئة ومؤهلاتهم (ويستثنى) القائمون بمهام الاعتماد التخصصي إلى حين تخطيط تفعيله)

ت- رئيس الهيئة التنفيذي :

ينتدب لرئاسة الهيئة لفترة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد .ووردت مهامه ومؤهلاته في الدراسة التي أعدتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي على النحو التالي مع إضافة بعض التعديلات:

المهام ومجال العمل:

١- وضع رسالة وأهداف الهيئة موضع التنفيذ.

٢- الترتيب لاجتماعات مجلس الأمناء.

٣- رفع تقارير تقييم المؤسسات لمجلس الأمناء.

٤- تقديم المشورة والقيادة لهيئة الاعتماد الأكاديمي بدول مجلس التعاون .

٥- الإشراف على عملية التقييم المؤسسي والتقييم التخصصي والاعتماد.

٦- الإشراف على تدريب المقيمين واعتمادهم .

٧- العمل على استقلال الهيئة الذاتي ماليا .

٨- تعزيز الجهود التي تبذل لتطويروتحسين التعليم من خلال مبادرات التقييم والتحسين الذاتي .

٩- إقامة علاقات تعاون مع وزارات التعليم العالي في المنطقة .

١٠- إقامة علاقات تعاون مع مؤسسات التعليم العالي في المنطقة .

١١- العمل على الارتقاء بمستويات الجودة الأكاديمية بدول مجلس التعاون.

١٢- إقامة الاتصالات والتعاون مع هيئات الاعتماد الأكاديمي حول العالم .

١٣- القيام بدور مصدر المعلومات المتجددة فيما يتعلق بجودة التعليم العالي واعتماده.

١٤- الإعلان لجماهير المنطقة عن مؤسسات التعليم العالي التي يتم اعتماده.

١٥- تحديد الرسوم التي تفرضها الهيئة واعتمادها من مجلس الأمناء.

مؤهلات رئيس الهيئة التنفيذي :

١- أن يكون حائزا على درجة الدكتوراه .

٢- أن يكون لديه تدريب في تقييم الجودة الشاملة .

٣- أن يكون لديه خبرة عشرون عاما في الإدارة التنفيذية في مجال التعليم العالي .

٤- أن يكون لديه معرفة جيدة بنظم الاعتماد الدولية .

٥- أن يكون لديه خبرة موثقة تعكس النجاح في الارتقاء بنوعية التعليم العالي .

٦- أن يكون خريجاً لإحدى الجامعات العريقة في العالم.

٧- أن يتقن اللغة الإنجليزية تحدثا وكتابة إلى جانب اللغة العربية الأم.

ث- مدير قسم الاعتماد المؤسسي :

تتم إعارته للعمل في الهيئة لفترة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد ، وتلخص مهامه على النحو التالي :

١- تخطيط وإدارة عملية الاعتماد الأكاديمي بجميع مراحلها .

٢- العمل مع رئيس قسم التدريب والاستشارات والنشر لإعداد وتصميم نماذج التقديم للترشيح ونماذج الاعتماد .

٣- الإشراف على عملية استقبال طلبات التقديم للترشيح من مؤسسات التعليم العالي ودراستها ومعرفة استيفائها لشروط التقديم .

٤- الإشراف على عملية الاتصال مع مؤسسات التعليم العالي بدول المنطقة لمعرفة مرشحيها المشاركين في الفرق الزائرة .

٥- تشكيل لجان الفرق الزائرة وجدولتها لزيارة المؤسسات بعد فرز واختيار المرشحين .

٦- التنسيق مع قسم التدريب والاستشارات والنشر لتدريب الفرق الزائرة

٧- تشكيل ورئاسة لجان تقييم مؤسسات التعليم العالي .

٨- رفع تقارير تقييم المؤسسات للرئيس التنفيذي وتقديم اقتراحات الاعتماد أو عدمه .

٩- الإشراف على عملية استلام الرسوم المالية الخاصة بالتقديم للترشيح والاعتماد من المؤسسات التعليمية .

مؤهلات مدير الاعتماد المؤسسي :

١- أن يكون حائزا على درجة الدكتوراه .

٢- أن يكون منسوبا لجامعة تتمتع بسمعة جيدة في المنطقة .

٣- أن يكون لديه خبرة موثقة تعكس نجاحه في التخطيط والإدارة التنفيذية.

٤- أن يكون لديه خبرة لاتقل عن خمسة عشر عاما في مؤسسات التعليم العالي .

٥- أن يكون لدية دراية وعلم بنظم الاعتماد الأكاديمي.

٦- أن يكون خريج إحدى الجامعات العريقة في العالم .

٧- أن يكون لديه القدرة على التعاون والتنسيق مع إدارات وأقسام أخرى في الهيئة .

٨- أن يكون متقنا للغة الإنجليزية تحدثا وكتابة إلى جانب اللغة العربية الأم.

وبالنسبة إلى مساعد مدير الاعتماد المؤسسي لدول عمان والبحرين والسعودية ومساعد مدير الاعتماد المؤسسي لدول الإمارات وقطر والكويت تتم إعارتهم للهيئة لفترة ٣ سنوات غير قابلة للتجديد ويشتركان في المهام والمؤهلات والتي تكون على النحو التالي :

١- المشاركة في تصميم نماذج التقديم للترشيح والاعتماد .

٢- إعداد المراسلات مع مؤسسات التعليم العالي في المنطقة لاستقبال طلبات الترشيح للاعتماد.

٣- إعداد المراسلات مع مؤسسات التعليم العالي لمعرفة مرشحيهم في الفرق الزائرة وفرزهم والمشاركة في عملية اختيارهم وعمل الفرق الزائرة .

٤- تنسيق التعاون مع قسم التدريب لتدريب الفرق الزائرة .

٥- المشاركة في لجان تقييم المؤسسات .

٦- استلام الرسوم المالية التي تفرضها الهيئة من المؤسسات التعليمية .

المؤهلات :

١- أن يكون حائزا على درجة الدكتوراه .

٢- أن يكون منسوبا لجامعة كبرى في المنطقة.

٣- أن يكون لديه معرفة بنظم الاعتماد في العالم.

٤- يفضل أن يكون خريجا لجامعة عريقة في العالم .

٥- أن يكون لديه خبرة لا تقل عن عشر سنوات في مؤسسات التعليم العالي .

٦- أن يكون متقنا للغة الإنجليزية تحدثا وكتابة إلى جانب اللغة العربية الأم.

ج- مدير قسم التدريب والاستثمارات والنشر:

المهام :

١- تدريب أعضاء القسم – مساعديه الستة – على شروط التقديم للترشيح وشروط الاعتماد وتدريب المؤسسات التعليمية لإعداد الدراسة الذاتية ودراستها وتحليلها وتدريب الفرق الزائرة وتدريب مواطنيهم لما تم ذكره.

٢- الإشراف على ورش عمل إعداد الدراسة الذاتية التي يقيمها مساعدوه لمواطنيهم في دول مجلس التعاون .

٣- تقديم الاستشارات للمؤسسات التعليمية في المنطقة .

٤- الإشراف على عملية تدريب الفرق الزائرة .

٥- المشاركة في لجان تقييم لمؤسسات .

٦- توجيه إدارة إعداد مطبوعات الهيئة .

٧- العمل مع قسم الاعتماد المؤسسي بشأن دراسة وتحليل التقييم الذاتي للمؤسسات .

٨- الإشراف على استلام الرسوم المالية الخاصة بورش العمل وتقديم الاستشارات .

٩- تقديم التدريب اللازم لمؤسسات التعليم العالي في المنطقة.

١٠- العمل على نشر ثقافة الجودة بين مؤسسات التعليم العالي وتوفير الدراسات والمعلومات والأدلة.

المؤهلات :

١- أن يكون حائزا على درجة الدكتوراه .

٢- أن يكون لديه تدريب موثق في تقييم الجودة الشاملة .

٣- أن يكون لديه خبرة موثقة في العمل بإحدى رابطات الكليات والمدارس في الولايات المتحدة تشتمل على : إرشاد المؤسسات لعمل الدراسة الذاتية وتقديم الاستشارات .

٤- والزيارات الميدانية وكتابة تقرير التقييم ودراسة وتحليل الدراسة الذاتية والمشاركة في إعداد مطبوعات الرابطة والتي لا تقل عن عشرة سنوات .

٥- أن يكون على رأس العمل ولديه الاتصالات اللازمة مع رابطته لترتيب عملية تدريب مساعديه – من مواطني دول مجلس التعاون – في الولايات المتحدة .

٦- يفضل أن يكون لديه معرفة بمنطقة دول مجلس التعاون .

ح- مساعدو رئيس قسم التدريب والأبحاث والنشر :

تتطابق مهامهم ومؤهلاتهم على النحو التالي :

١- الاستعداد لعملية التأهيل والتدريب .

٢- تنفيذ ورش العمل في دولهم لتدريب الأفراد المعنيين بإعداد الدراسة الذاتية في مؤسساتهم .

٣- تقديم الاستشارات للمؤسسات التعليمية في دولهم.

٤- تدريب الفرق الزائرة من المؤسسات التعليمية في دولهم .

٥- المشاركة في لجان التقييم .

٦- مساعدة رئيس القسم في إعداد مطبوعات الهيئة والنشرة الدورية .

المؤهلات :

أن يكون كل منهم :

١- حائزا على درجة الدكتوراه من جامعة ذات سمعة جيدة .

٢- منسوبا لجامعة كبرى في المنطقة .

٣- خبرة بمؤسسات التعليم العالي لا تقل عن سبع سنوات .

أما مدير شؤون الموظفين والمحاسب وأخصائي الحاسب الآلي وموظف العلاقات العامة وموظف الاستقبال وموظف الأمن وعامل الضيافة والسائق فيقوم بتعيينهم رئيس الهيئة ويحدد مهامهم وفقا لمعايير يضعها .

ثالثا - مراحل تكوين الهيئة :

المرحلة الأولى : التعيين والتأهيل والتدريب وإعداد المطبوعات

بعد تشكيل مجلس الأمناء وتحديد مقر الهيئة وتعيين الرئيس التنفيذي يتم تفعيل المرحلة الأولى على النحو التالي :-

١- يرشح رئيس الهيئة التنفيذي فريق العمل الذي سيعمل معه من مؤسسات التعليم العالي في الدولة التي تستضيف مقر الهيئة ويعتمدهم مجلس الأمناء أو يختار غيرهم وذلك لشغل أعمال مدير الاعتماد المؤسسي ومساعديه ، بينما يختار مجلس الأمناء ستة أعضاء هيئة تدريس من مؤسسات تعليم عالٍ بدول مجلس التعاون ترشحهم دولهم في المجلس لشغل أعمال مساعدي مدير قسم التدريب والاستثمار والنشر وتتم إعارتهم جميعا للعمل في الهيئة على أن يكون لهم حوافز مالية تقدمها الهيئة .

٢- بالتنسيق مع مكتب اليونسكو في قطر يتم اختيار والتعاقد مع خبير في شؤون الاعتماد من إحدى رابطات الكليات والمدارس في الولايات المتحدة الأمريكية لإدارة قسم التدريب والاستشارات والنشر .

٣- يقوم مدير قسم التدريب والاستشارات والنشر بتدريب مساعديه (الستة) المعارين الدائمين في القسم على الآتي : كيفية إرشاد المؤسسات لعمل الدراسة الذاتية وتدريب الفرق الزائرة على الزيارات الميدانية وكتابة تقرير التقييم . ويتم عملية التدريب على فترتين : الأولى تتم بمقر الهيئة وتستغرق ثلاثة أسابيع ويقترح حضور مدير الاعتماد المؤسسي ومساعديه لفترة التدريب الأولى فقط . أما فترة التدريب الثانية فتتم في الولايات المتحدة الأمريكية وتستغرق ثلاثة أسابيع أخرى ، يعمل على تنظيمها مدير القسم مع هيئة الاعتماد التي يعمل بها لحضور ومشاهدة –مساعديه المتدربين- على العملية الفعلية للاعتماد المؤسسي .

٤- يقوم قسم التدريب والاستشارات والنشر بإعداد مطبوعات دليل المؤسسات لإعداد الدراسة الذاتية وشروط التقديم للترشيح ، ومعايير الاعتماد ودليل التقييم ، وتصميم نماذج التقديم للترشيح ونماذج التقارير الدورية .

٥- يقوم قسم التدريب والاستشارات والنشر بإعداد النشرة الدورية الأولى للهيئة تشتمل على التعريف بالهيئة والقائمين بأعمالها ، ودورها في رفع كفاءة مؤسسات التعليم العالي والجداول الزمنية لمزاولة أعمالها ، ترسل للأوساط التربوية ووسائل الإعلام في المنطقة . ويتم إنجاز ما تم ذكره من مطبوعات ونشر عبر تواصل فريق القسم بالاجتماعات الهاتفية والبريد الإلكتروني .

٦- تقوم الدولة المضيفة بعقد مؤتمر لمديري المؤسسات التعليمية بالمنطقة يتم فيه تقديم الهيئة كمؤسسة راعية لتطوير جودة وكفاءة التعليم العالي .

وتستغرق المرحلة الأولى فترة زمنية تتراوح ما بين أربعة وستة أشهر .

المرحلة الثانية : تدريب المؤسسات لعمل الدراسة الذاتية وإعداد الفرق الزائرة

١- تحت إشراف الخبير الدولي مدير قسم التدريب يقوم مساعدوه بعمل ورش عمل تدريبية لمواطنيهم الأفراد المعنيين بإعداد الدراسة في مؤسساتهم ، تستغرق ثلاثة أسابيع تعقد – برسم مالي – في إحدى الجامعات .

٢- توزيع دليل المؤسسات لعمل الدراسة الذاتية الذي أعده قسم التدريب لقاء مبلغ تحدده الهيئة .

٣- تقوم المؤسسات التعليمية بإعداد الدراسة الذاتية ويمكنها استشارة قسم التدريب والاستشارات والنشر في الهيئة لقاء أجر مادي .

٤- تدريب الفرق الزائرة : تحت إشراف مدير قسم التدريب يقوم مساعدوه بتدريب مواطنيهم من أعضاء هيئة التدريس المرشحين من قبل مؤسساتهم ومعتمدين من قبل رئيس الهيئة للمشاركة في الفرق الميدانية الزائرة وتنظيمهم في فرق . ويتحدد عدد الفرق الزائرة لكل دولة حسب عدد مؤسساتها طالبة الاعتماد ، على أن لا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة في كل فريق ، عضوين منهم على الأقل من دولة أخرى غير التي تنتسب لها المؤسسة التعليمية . وتكون فترة خدمتهم ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد . كما تعتبر مشاركتهم شرفية وبدون

مقابل مادي ، باستثناء تكاليف السفر والإعاشة التي تتكفل بها المؤسسة طيلة الاعتماد .

٥- ينسق موظف العلاقات العامة لحملة إعلامية مكثفة لتوعية جماهير دول مجلس التعاون بدور الهيئة وأهميته في رفع كفاءة مؤسسات التعليم العالي بالمنطقة وآثاره على تطور مجتمعاتها عبر وسائل الإعلام من خلال المقالات والمقابلات الصحفية والتلفزيونية والمشاركة في البرامج الثقافية ، يشارك فيها رئيس الهيئة ومدير قسم الاعتماد المؤسسي ومساعدوه ومساعدو مدير قسم التدريب .

٦- يقوم أخصائيو الحاسب الآلي بتصميم موقع للهيئة على الإنترنت موضحا رسالتها وأهدافها وشروط اعتمادها وهيكلها التنظيمي ووسائل الاتصال بها ، وتطويره مع تقدم عملية التفعيل .

المرحلة الثالثة : تبدأ عملية التقديم للاعتماد والتي تستغرق خمسة سنوات منذ بدء التقديم .

المرحلة الرابعة : بعد مرور خمسة سنوات على تفعيل الهيئة يقوم المجلس الأعلى – من خلال لجنة دولية خارجية – بتقييم أدائها . وفي حال نجاحها تقوم الهيئة بتفعيل قسم الاعتماد التخصصي .

بعد إنجاز مهام المرحلتين الاولى والثانية أي بعد مرور عامين جامعيين – تقريبا – من إنشاء الهيئة يمكن أن يتم استقبال طلبات التقديم للاعتماد من الجامعات يقترح الآتي :

١- قبول طلبات التقديم للترشيح ودراسة استيفائها لشروط التقديم ، ثم قبول طلبات الترشيح وجدولتها وتوضع الدولة المستضيفة لمقر الهيئة

في رأس القائمة . ويشتمل ذلك على تعبئة نموذج التقديم وتسليم التقييم الذاتي ودفع الرسوم ويتم ذلك من خلال مخاطبة رسمية من مدير المؤسسة التعليمية لرئيس الهيئة التنفيذية ، وبعد الموافقة المبدئية يتم تحويل الأوراق إلى مدير الاعتماد المؤسسي الذي بدوره يشكل لجنة يترأسها تتكون من مساعده لشؤون مؤسسات تلك الدولة والخبير الدولي مدير قسم التدريب وأحد مساعديه (مواطن تلك الدولة) والفريق الزائر لدراسة التقييم الذاتي.

٢- يقوم الفريق الزائر بزيارة المؤسسة لفترة ثلاثة أيام أو أكثر (حسب الاحتياج) لدراسة وضع المؤسسة ومطابقته للدراسة أو التقييم الذاتي الذي أعدته المؤسسة ، ومدى التزامها بمعايير الاعتماد . وينهي الفريق أعماله بكتابة تقرير يعده رئيس الفريق . وتتكلف المؤسسة طالبة الاعتماد بالمصاريف المالية للفريق الزائر من سفر وإعاشة ومواصلات وخلافه .

٣- تقوم لجنة التقييم بدراسة وضع المؤسسة وتقديم المقترحات وتسليمها لمدير المؤسسة

٤- تمنح المؤسسة فترة سنتين منذ تسلم قرار الهيئة لمعالجة أوضاعها واستيفاء شروط الاعتماد .

٥- بعد مرور سنتين تقوم المؤسسة بعمل دراسة أو تقييم ذاتي آخر يرسل رسميا من مدير المؤسسة لرئيس الهيئة والذي تراجعه لجنة التقييم وذلك من خلال زيارة المؤسسة مرة أخرى لتقييم ما تم إنجازه وتختتم

أعمالها بتقرير . علما بأن المؤسسة طالبة الاعتماد تتحمل التكلفة المالية لسفر وإعاشة الأعضاء .

٦- تعقد لجنة التقييم ويتم الموافقة أو الرفض لترشيح المؤسسة للاعتماد ويرفع الأمر لرئيس الهيئة الذي بدوره يرفعه لمجلس الأمناء الذي يبت قرار الترشيح من عدمه . وفي حالة الرفض واستمرار رغبة المؤسسة في الحصول على اعتماد الهيئة يجب عليها أن تحاول جاهدة لاستيفاء معايير الاعتماد وتمنح فترة إضافية يقررها رئيس الهيئة لتحقيق ذلك . ويقترح منح المؤسسة التي لم تستوف معايير التقديم للترشيح ثلاث فرص لمعالجة أوضاعها ، وإذا لم تف بذلك يرفع رئيس الهيئة أمرها لمجلس الأمناء الذي يعلن عن عدم كفايتها الأكاديمية في نشرة الهيئة والأوساط التربوية في المنطقة .

٧- في حال الموافقة على ترشيح المؤسسة للاعتماد تنضم لرابطة الكليات والجامعات بدول مجلس التعاون – إن وجدت _ ويفرض عليها دفع رسوم العضوية السنوية .

٨- يقوم الفريق الزائر بثلاث زيارات للمؤسسة في الثلاث سنوات التالية للتحقيق من استمرارها في الالتزام بمعايير الاعتماد .

٩- في حال التزام المؤسسة بكل المعايير والشروط المطلوبة يرفع الفريق الزائر تقريره للجنة التقييم التي بدورها تقترح اعتماد المؤسسة وترفع الأمر لرئيس الهيئة الذي بدوره يرفعه لمجلس الأمناء ، يقوم مجلس الأمناء باعتماد المؤسسة لمدة خمس سنوات فقط ، على أن تقوم المؤسسة بالتقديم لتجديد الاعتماد بعد انتهاء السنة الخامسة.

سلطة الهيئة وحدودها :

لا تملك الهيئة صلاحية إغلاق المؤسسات التعليمية التي لا تستوفي الحد الأدنى من شروط الاعتماد وتستنفذ فرص إصلاح ذاتها ، ولكنها تملك حق الإعلان والنشر عنها من خلال نشراتها الدورية واتصالاتها بوسائل الإعلام وتنسيقها مع وزارات التعليم العالي .

تدقيق حسابات الهيئة المالية :

تدقق الحسابات المالية للهيئة سنويا من خلال مدقق خارجي يعينه مجلس الأمناء .

تقييم أداء الهيئة :

يقوم المجلس الأعلى من وزراء التعليم العالي بدول مجلس التعاون بتقييم أداء الهيئة دوريا كل خمس سنوات من خلال تشكيل لجنة دولية خارجية تشتمل على خبراء متخصصين في هذا المجال . وتتحمل وزارات التعليم العالي تكاليف اللجنة الخارجية في دورتي التقييم الأوليتين ، ثم يتم دراسة النسبة التي يمكن أن تشارك بدفعها الهيئة في الدورات التقيمية القادمة .

تعاون مكتب اليونسكو في قطر :

يقترح أن يقوم مكتب اليونسكو في قطر بدور المنسق والوسيط عند التعاقد مع أحد خبراء رابطات المدارس والكليات في الولايات المتحدة والمشاركة في ترتيب الفترة التدريبية الثانية إن أمكن .

خامسا - متطلبات تطبيق التصور :

هناك عدد من المتطلبات الرئيسة التي يجب توفيرها قبل وأثناء تنفيذ التصور وهي :

١ - التعريف الجيد بالتصور المقترح للجهات المسؤولة.

٢- تبني الإدارات العليا في الدول الأعضاء في دعم هذا التصور وتطبيقة.

٣- توفير الموارد المادية اللازمة لإنشاء الهيئة وفيما يلي تقدير للمتطلبات المادية لإنشاء الهيئة :

- مبنى الهيئة تتبرع به الدولة التي ترغب باستضافتها ويترك لها أمر استئجار المبنى أو بنائه ، كما تتميز بأن يكون لمؤسساتها الأولوية في التقديم لعملية الاعتماد . ويقترح أن تتقدم لاستضافة مقر الهيئة دولة تكثر بها الكفاءات الوطنية من الرجال والنساء في مجال التعليم العالي .
- أثاث وأجهزة وأدوات وسيارة ومتطلبات قسم التدريب للطباعة والنشر .
- رواتب القائمين على بالعمل .
- تدريب أعضاء (دائمين) وإبتعاثهم .
- ميزانية بند السفر بين دول مجلس التعاون .
- مصاريف نثرية ومدقق حسابات .

مصادر التمويل المالي لتفعيل التصور :

١- دول مجلس التعاون الخليجي حيث يتم تقسيم متطلبات الإنشاء والتفعيل بينها بالتساوي وقيمة المشاركة لكل دولة حسب التقدير المقترح لمتطلبات الإنشاء مشتملا على تأثيث وتجهيز المبنى ورواتب العاملين وتكاليف التدريب والسفر والإعاشة.

٢- الرسوم التي تفرضها الهيئة على المؤسسات طالبة الاعتماد وتتكون من العناصر التالية :

أ- رسوم تدريب المؤسسات لعمل الدراسة الذاتية من خلال ورش العمل التي ينفذها قسم للتدريب بالهيئة .

ب- رسوم استشارات تطلبها المؤسسات.

ج- رسوم التقديم للترشيح وتختلف باختلاف ميزانية المؤسسات وعدد الطلاب المسجلين والبرامج والدرجات التي تمنحها.

د- رسوم العضوية السنوية للهيئة –إن وجدت- .

ويقترح استمرار التمويل المادي من الدول المشاركة لفترة عشر سنوات على أن تتم دراسة تخفيض التمويل تدريجيا بعد أن تثبت الهيئة قدرتها على الاستقلال الذاتي .

رابعا – التقويم :

يتم تقويم تنفيذ التصور حسب ما يستجد من إيجابيات وسلبيات أثناء فترة التطبيق وقياس مدى تحسن أداء الجامعات المستفيدة من الخدمات التي تقدمها الهيئة. هذا ويجب أن تكون عملية التقويم موازية للمراحل الأخرى.

الصعوبات التي يمكن أن تواجه تنفيذ التصور المقترح :

١- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية لتنفيذ التصور المقترح.

٢- عدم تعاون بعض الدول أو مشاركتهم الكاملة لتنفيذ التصور المقترح.

٣- ضعف التنسيق بين الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بتنفيذ التصور.

قائمة المراجع :

أولا – المراجع الأجنبية :

1- Bashshur, Munir (2004). Higher Education in the Arab States. UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States, Beirt, Lebanon.

2- Bazurgan, Abbas (2001). "The Role of Regional Accreditation Mechanisms in Improving Higher Education Quality: A Case of the Middle East. UNESCO, Conference on the University of the 21 Century, Muscat, Oman, 17-19 March, 2001.

3- Brennan, J. (1998). Quality Assurance in Higher Education A Legislative Review and Needs Analysis of Developments in Central and Eastern Europe: EC/Phare/ETF copyright.

4- Cizas, A. E. (1997). Quality assessment in smaller countries :problems and Lithuanian approach. Higher Education Management. Global J. of Engng. Educ., 9(1), 43-48.

5- Eaton, Judith (2003). Accreditation & Recognition in the United States. www.chea.org/international/OECD_JEPaper_0803.pdf

6- Eaton, Judith S. (2006). An Overview of U.S. Accreditation. Council for Higher Education Accreditation (ED494266).

7- http://arabic.anqahe.org/cms.php?id=landing_page

8- Munitz, P. & Wright, D. (1980). Institutional Approaches to Academic Program Evaluation. New Directions for Institutional Research.

9- Nash, P. &Johnson, W. (1982). A Study of the NLN Program. Pub. No. (19-1885),i-iv, 1-105. www.ncbi.nlm.nih.gov/sites/entrez?db=pubmed&uid=6919859 &

10- cmd=showdeta

11- Randal, John (2001). Quality Assurance Accreditation & Recognition of Programs. UNESCO, Conference on the University of the 21 Century, Muscat, Oman (17-19 March, 2001).

12- Troutt, W. (1979). "Regional Accreditation Evaluation Criteria" Quality Assurance Journal of Higher Education. Vol. 49, No. 5, Ohio: State University Press, pp 199-209.

13- Webster's Encyclopedia Unabridged Dictionary of the English Language. San Diego: Tunder Bay Press
14- www.education.gov.bh/news/index.asp?hnewsid=582
15- www.education.gov.qa/section/sec/hei/iso1
16- www.gcc-sg.org
17- www.gcc-sg.org/index.php?action=News-Print&ID=14
18- www.inqaahe.org
19- www.ksa-unvr.net/ksa/news.php?action=view&id=93&d25d7dd249ce118f0ce85d0b9b9736b9
20- www.mohe.gov.om/qustion1.htm
21- www.ncaaa.org.sa
22- www.ncahlc.org
23- www.neasc.org
24- www.nwccu.org
25- www.nwccu.org/Glossary%20and%20FAQs/FAQs/FAQs.htm
26- www.oac.gov.com
27- www.opi.state.mt.us/nascu.
28- www.puc.edu.kw/index.php?TP=rules
29- www.sacscoc.org
30- www.uae.gov.ae/mohe/arabic/department_caa.html

ثانيا – المراجع العربية :

١- أبوعمه، عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠٩). **مستقبل التعليم العالي في دول المجلس: الحكومي مقابل الخاص**. ندوة التعليم العالي الأهلي بدول مجلس التعاون التحديات والفرص، مقر مجلس التعاون بالمملكة العربية السعودية.

٢- البابطين، عبد العزيز عبد الوهاب (١٩٩٨). "**أسس تقويم البرامج الأكاديمية في التعليم العالي**"، بحث مقدم إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، رؤى مستقبلية، ٢٥- ٢٨ شوال ١٤١٨هـ (٢٢- ٢٥ فبراير ١٩٩٨م) الرياض: وزارة التعليم العالي.

٣- البستاني ، بطرس (١٩٧٩). **محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية** ، لبنان.

٤- بشايرة، أحمد سليمان (١٩٩٣). "**اعتماد مؤسسات التعليم العالي**". **قراءات حول التعليم العالي**، العددان (السادس والسابع)، آذار ١٩٩٣م، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية)، عمان، الاردن.

٥- بشير، عائشة أحمد (٢٠٠٢). **معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالي الخاص في ضوء خبرات بعض الدول**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – بنها ، جامعة الزقازيق.

٦- جامعة قطر (١٩٩٩). **الندوه الخاصة بالمؤتمر العالمي لليونسكو حول التعليم العالي بين الواقع والتفعيل في دول الخليج العربية**، جامعة قطر، الدوحة ٥- ٧ ديسمبر ١٩٩٩م.

٧- الخطيب، محمد شحات (٢٠٠٠). **نحو هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية**. دراسة مقدمة إلى مركز البحوث التربوية بتكليف من جامعة الملك سعود، الرياض ١٤٢١هـ (٢٠٠١).

٨- الخطيب، محمد شحات، و عبد الله عبد اللطيف الجبر (١٩٩٨). **أساليب تقويم الأداء والتحصيل لطلبة الجامعة بين التقليد والمعاصرة: دراسة ميدانية**. ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: **رؤى مستقبلية**، المنعقدة خلال الفترة من ٢٥- ٢٨ شوال ١٤١٨هـ (٢٢- ٢٥ فبراير ١٩٩٨م) وزارة التعليم العالي، الرياض.

٩- الزهراني، سعد عبد الله (١٩٩٨). "**التجربة الأمريكية في تقويم مؤسسات التعليم العالي وما يستفاد منها للجامعات السعودية**". ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤى مستقبلية، ٢٥- ٢٨ شوال ١٤٢٨هـ (٢٢- ٢٥ فبراير ١٩٩٨) الرياض: وزارة التعليم العالي، الرياض.

١٠- الطريري ، عبدالرحمن (١٤١٨) . **الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية الأسس والمنطلقات** . ندوة التعليم العالي في المملكة العربية

السعودية رؤى مستقبلية الرياض : وزارة التعليم العالي ، ١٤١٨ . ص ص ٦٩٣ - ٧٠٨

١١- عبد الهادي، محمود عز الدين (٢٠٠٥). "**نماذج عالمية في الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية (دراسة حالة)**، الجمعية المصرية للإدارة التعليمية والتربية المقارنة بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف، جامعة القاهرة، المؤتمر السنوي الثالث عشر، الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، ٢٩- ٣٠ يناير ٢٠٠٥.

١٢- العتيبي، منير مطني، ومحمد سعيد غالب (١٩٩٦). "**معايير مقترحة للاعتماد الاكاديمي والمهني لبرامج إعداد المعلمين في الجامعات العربية**"، رسالة الخليج العربي، العدد (الثامن والخمسون) السنه (السادسة عشرة). الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

١٣- العساف، صالح حمد (١٩٨٩م). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. الرياض: العبيكان للطباعة والنشر.

١٤- القصبي، راشد صبري (٢٠٠٤). "**تصور مقترح لتطبيق الاعتماد الأكاديمي بالتعليم الجامعي في مصر**". مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي (رؤى تنموية). المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة (٣- ٥ مايو ٢٠٠٤).

١٥- مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٧)، **المسيرة والإنجاز**. الطبعة الثانية.

١٦- المقري ، أحمد . **المصباح المنير، معجم عربي عربي لبنان** : مكتبة لبنان ، ١٩٨٧.

١٧- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٩٩) **المؤتمر السابع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**، الرياض ١- ٥ محرم ١٤٢٠هـ (١٧ – ٢١ أبريل ١٩٩٩).

١٨- المنظمة العربية للتنمية الإدارية (٢٠٠٧). **مؤتمر تقويم الأداء الجامعي وتحسين الجودة**، مصر: شرم الشيخ، ٢٧- ٣١ مايو ٢٠٠٧م.

١٩- الموسوي، نعمان (٢٠٠٣). "**تقرير عن صيرورة الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية**". **مجلة العلوم التربوية والنفسية**. المجلد الرابع، العدد (١)، المنامة، جامعة البحرين – كلية التربية. ص ص ٢٣٣- ٢٤٧.

٢٠- نصر، محمد علي (٢٠٠٤). "**رؤية مستقبلية لتطوير الأداء بالتعليم الجامعي العربي لتحقيق الجودة الشاملة**". مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي (رؤى تنموية). المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة (٣- ٥ مايو ٢٠٠٤).

٢١- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدولة الإمارات العربية المتحدة ، **مشروع لإنشاء المركز العربي للاعتماد لمؤسسات التعليم العالي** . الاجتماع الخامس لوزراء التعليم العالي ، مسقط ، ٢٠٠٠ ، ص ٦

٢٢- اليونسكو (١٩٩٨) المؤتمر العالمي للتعليم العالي: التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين (الرؤية والعمل) باريس، ٥- ٩ أكتوبر ١٩٩٨م، **مشروع الإعلان العاليم بشأن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل**، باريس: اليونسكو.

٢٣- اليونسكو (١٩٩٨). المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، بيروت ٢- ٥ مارس ١٩٩٨: **إعلان بيروت حول التعليم العالي في الدول العربية للقرن الحادي والعشرين**، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

* * *